

الموضوع

إنعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية و السياسة النقدية في الجزائر

خلال الفترة 2000 – 2016

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذة المشرفة:

إعداد الطالبة:

*عديسة شهرة

▪ بوسنة زكية

السنة الجامعية: 2017-2018

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلي التي حملتني حرما ووضعتني حرما وحملي وفحالي ثلاثين شهرا.....

إلي رمز الوفاء و فيض العطاء عند البلاء.....

إلي التي قال فيها الرسول ﷺ الجنة تحت أقدام الأمهات .

إلي التي لا تترقي لو صفنا قواميس فكري وزخرفة حروفي

إلي أول من نطق بها لساني

" أمي ثم أمي ثم أمي "

إلي من رفعت رأسي عاليا افتخارا بيه إلي رجل لا مثيل إلي " أبي " الذي لم يفتش يوما من

ورائي ومنحني ثقة عمياء، فتنة الآباء تبني في قلوب الأبناء شخصية فولاذية و حياة عظيمة

ممتنة لتربيتك التي علمتني أن الله هو الرقيب ولا أحدا سواه وأن مخافة الله زهرة حورستها في

قلبي فاستغرت الدنيا في عيني.....

إلي سندي في الحياة إخوتي

إلي جميع الأهل و الأقارب

إلي جميع صديقاتي و زميلاتني في الدراسة





كلمة شكر

الحمد لله المعين الذي بإذنه أتممنا إنجاز هذا التقرير المتواضع أولاً نتقدم بالشكر لكل من ساهم و لو بقليل في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد .

الأستاذ المشرف

التي لم تبخل علينا بنصائحها و توجيهاتها القيمة

كما نتقدم بالشكر و التقدير لكل الأساتذة الذين وافقوني في كل أطوار التعليم العالي

و نتقدم بالشكر للجنة المناقشة

كما أوجه تحية إكبار و تقدير لهم جميعاً .

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

وفي الأخير نتمنى أن يكون هذا الإنجاز المتواضع بداية لإنجازات أخرى



الملخص:

على غرار البلدان النفطية ككل فإن الجزائر واجهت تحديات مالية صعبة ، نتجت كل الصدمات التي سببتها أسعار النفط في السوق العالمية ، حيث يهتم الاقتصاد الوطني أساسا على عائدات النفطية كركيزة أساسية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية ، و هو الأمر الذي أدى إلى تقييم السياسات الاقتصادية للجزائر تبعا للتطورات الحاصلة في أسعار النفط ، و ذلك بما تتضمن السياستين المالية و النقدية .

من هذا المنطق حاولنا في هذه الدراسة تحديد العلاقة بين تغير أسعار النفط و مدى تأثير قدرة الخزينة العامة في تغطية نفقاتها ، بالإضافة إلى التطرق توجه السلطات في استحداث آليات تمويل جديدة للاقتصاد في ظل أزمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار النفط ، ومن هذا المنطلق حاولنا الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **ماهو انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية و النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) ؟**

حيث نهدف من خلال هذه الدراسة تحديد كل التفاعلات المباشرة و غير المباشرة بين أسعار النفط و توجهات السياسة المالية و النقدية.

حيث توصلنا أن قطاع النفط يؤثر بالإيجاب أو السلب على إيرادات الخزينة و قدرتها في تغطية نفقاتها العامة ، بالإضافة إلى أننا استنتجنا أن الجزائر مطالبة باستحداث مورد تحويل حقيقي لتجنب كل المخاطر الناتجة عن التمويل غير التقليدي الذي تبنته كأسلوب بديل لتمويل التنمية في ظل أزمة أسعار النفط .

الكلمات المفتاحية :

أسعار النفط ، الاقتصاد الجزائري ، السياسة المالية ، السياسة النقدية ، الجباية البترولية ، التمويل الغير تقليدي .

Summary :

Like all petroleum countries, Algeria had faced financial difficulties, and many challenges, that resulting from all the shocks caused by the collapse of the petroleum prices in the international markets .

The Algerian economy is based on the revenues of the petroleum sector , as an important side in the process of financing economic development .

So, for these reasons , the process of evaluation including the financial and monetary policies in the condition of the collapse of petroleum prices.

In fact and from this logic, we will try in this study to determine the relationship between the change in the oil prices and the impact of the needs of the public to cover their expenses, in addition we want to analyze the decision of the authorities to create a new financing mechanism for the economy.

So , from this study we need to answer for , The main question which is: What is the effect of the change in oil prices on financial and monetary policy in Algeria during the period (2000–2016) ?.

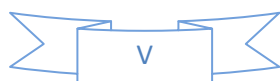
The objective of this study is to identify all direct and indirect interactions between oil prices and financial and monetary policy orientations.

So as a main result, we

We concluded that Algeria is required to develop a real alternative resource to avoid all the risks arising from the unconventional funding It adopted as an alternative method of financing development Under the oil price crisis.

Key words :

Oil prices, Algerian economy, fiscal policy, monetary policy, petroleum levies, unconventional financing.



الفهرس

الصفحة	العنوان
-	الآية
I	الإهداء
II	الشكر
IV	ملخص الدراسة
VIII	الفهرس
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XXX	قائمة الملاحق
	المقدمة العامة
أ	الإشكالية الرئيسية
ب	فرضيات الدراسة
ب	أسباب اختيار الموضوع
ب	أهمية الدراسة
ج	حدود الدراسة
ج	منهج البحث
ج	موقع البحث من الدراسات السابقة
د	صعوبات البحث
هـ	خطة وهيكل البحث
25-7	الفصل الأول: الإطار النظري لاقتصاديات النفط خلال الفترة 2000-2016
8	المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه
8	المطلب الأول: مفهوم النفط
8	الفرع الأول: وجود النفط منذ القدم
9	الفرع الثاني: تعريف ومكونات النفط

10	الفرع الثالث: أنواع النفط ومراحل استخراجه
12	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر النفط
13	الفرع الأول: أنواع سعر النفط
14	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سعر النفط
16	المطلب الثالث: سياسة ومراحل تسعير النفط
16	الفرع الأول: سياسة تسعير النفط
17	الفرع الثاني: مراحل تسعير النفط
18	المبحث الثاني: الأسواق النفطية
18	المطلب الأول: ماهية السوق النفطية
18	الفرع الأول: تعريف السوق النقدية
19	الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية
20	الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية
22	المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في الأسواق النفطية
22	الفرع الأول: من ناحية الدول المنتجة للنفط
23	الفرع الثاني: من ناحية الدول المستهلكة للنفط
25	خلاصة الفصل
53-27	الفصل الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016
28	المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري
28	المطلب الأول: تقديم عام للاقتصاد الجزائري
28	الفرع الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري
30	الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري
30	المطلب الثاني: برامج النمو الاقتصادي (2005-2014)
31	الفرع الأول: مخططات الإنعاش
33	الفرع الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
36	المبحث الثاني: قطاع النفط في الجزائر
36	المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط الجزائري
36	الفرع الأول: لمحة عن قطاع النفط الجزائري
38	الفرع الثاني: تطور قطاع النفط في الجزائر

42	المطلب الثاني: صفات خاصة بالنفط الجزائري
42	الفرع الأول: مزايا عامة للمنتوج النفطي
42	الفرع الثاني: مزايا النفط الجزائري
44	الفرع الثالث: مشاكل النفط في الجزائر
44	الفرع الرابع: التحديات التي تواجه النفط في الجزائر
45	المطلب الثالث: انعكاس تذبذب أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الوطني
45	الفرع الأول: دراسة في تغيرات اسعار النفط
49	الفرع الثاني: دراسة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري
52	خلاصة الفصل
84-54	الفصل الثالث: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة المالية و النقدية خلال الفترة 2000-2016
55	المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر وأسعار النفط
55	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية
55	الفرع الأول: تعريف السياسة المالية
57	الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية
57	المطلب الثاني: الجباية البترولية و السياسة المالية(2000- 2016)
57	الفرع الأول: الجباية البترولية و تمويل الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000- 2016)
61	الفرع الثاني : الجباية البترولية وتغطية النفقات العامة في الجزائر خلال (2000-2016)
62	الفرع الثالث: الجباية البترولية و رصيد الميزانية العامة للدولة خلال سنة (2000-2016)
63	المطلب الثالث: الجباية البترولية و تمويل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)
64	الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر
65	الفرع الثاني: تحليل علاقة بين صندوق ضبط الإيرادات و اسعار النفط
67	الفرع الثالث: تأثيرات صندوق ضبط الإيرادات على الموازنة العامة في الجزائر و انتقاداته
70	المبحث الثاني: واقع انعكاس تغير اسعار النفط على السياسة النقدية

70	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
70	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
71	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية
73	المطلب الثاني: أسعار النفط والكتلة النقدية
74	الفرع الأول: دور أسعار النفط في تحقيق الاستقرار النقدي
76	الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر
78	المطلب الثالث: اسعار النفط و التمويل غير التقليدي
78	الفرع الأول: التمويل غير التقليدي كسياسة نقدية راهنة
79	الفرع الثاني : السياسة النقدية الراهنة وأهم تعديلات قانون النقد والقرض
83	خلاصة الفصل
86	خاتمة عامة
90	قائمة الملاحق
94	قائمة المراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	- طبيعة الموارد والثروات المادية	(1-2)
31	- التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	(2-2)
33	- التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب 2010-2014	(3-2)
45	- تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016	(4-2)
49	- بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000-2016)	(5-2)
58	- توضح تطور إجمالي إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2016	(5-3)
62	- تطور النسب الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي العام خلال الفترة 2000-2014	(6-3)
65	- يوضح العلاقة بين أسعار النفط و إيرادات الجباية البترولية في الجزائر.	(7-3)
76	- تطور الجباية البترولية و القروض المقدمة للدولة خلال الفترة 2000-2014	(8-3)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	- يمثل تطور أسعار البترول خلال فترة 2000-2016	(1-2)
50	- تطور احتياطي الصرف الجزائري 2014-2016 مليار دولار	(2-2)
59	- تطور إجمالي إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2016	(3-3)
62	- تطور نسب الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي العام خلال الفترة 2000-2015	(4-3)
66	- يوضح أسعار النفط في الجزائر	(5-3)
66	- يوضح إيرادات الجباية البترولية في الجزائر	(6-3)
74	- العملية النقدية في الجزائر	(7-3)
77	- تطور الجباية البترولية و القروض المقدمة للدولة خلال الفترة 2000-2014	(8-3)

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
91-90	اهم تعديلات قانون النقد والقرض 2017	01

المقدمة العامة

تمهيد

يعتبر النفطية من أهم الموارد خاصة في الوقت الحاضر لذلك تزايدت أهميته بزيادة الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطه على الطاقة النووية أو الشمسية أي العودة إلى الفحم .

تزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي في جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية و النفطية تحديدا من جهة وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوف تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى. وبغض النظر عن اختلاف الاقتصاديين حول طبيعة هذه السوق النفطية أن كانت اقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية ، فإنه يمكن القول أن التطور التاريخي لهذه السوق كان له آثارا عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول وخاصة العربية منها .

والجزائر من بين الدول التي يلعب النفط فيها الدور المباشر في تحريك اقتصادها ، حيث يعتمد الاقتصاد الوطني على هذا المورد الناضب من خلال عوائده في تنفيذ و القيام بكل الخطط و الراجح التنمية في كل المكونة للاقتصاد الوطني، هذا الأخير الذي تتوقف وضعيته على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة اصلا بالعوامل الخارجية مما يجعله عرضة للصدمات مختلفة .

تتضح هذه ان هناك علاقة بين تغيرات اسعار النفط والسياسة المالية تجعلنا نبحت في مضمونها عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة

و من هنا يتضح جليا أن هناك علاقة مباشرة بين تغيرات أسعار النفط و السياسة الاقتصادية للدولة ، هذا ما جعلنا نبحت في مضمون هذه العلاقة عن مختلف تفاعلات و تأثير ذلك على السياسة المالية و السياسة النقدية .

حيث ساهمت عوائد المحروقات في تطور السياسة المالية و النقدية في الجزائر بما يشمل معدلات الدين العمومي و عجزا الموازنة بالإضافة إلى عملية منح الائتمان و تأطيره ، و كل ما يتعلق بالسياسة النقدية .

الإطار العام لإشكالية البحث :

مما سبق و بالرغم من أن هذا البحث يثير جوانب عدة تحتاج للبحث و التحليل إلا أن إشكالية بحثنا تبرز في السؤال الرئيسي التالي : ماهر انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية و النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-

2016) ؟

الأسئلة الفرعية:

و تندرج تحت هذا السؤال الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهية مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري ؟

- ماهو انعكاس تغيير اسعار النفط على السياسة المالية (2000-2016) ؟

- ماهي التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في ظل تغير أسعار النفط (2000 - 2016)؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الاشكالية الرئيسية وجملة التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية :

- ترتبط الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري بعوائد قطاع النفط و هذا ما انعكس على كل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني و التنمية الاقتصادية .
- ان تغير اسعار النفط له تأثير مباشر بالايجاب او السلب على السياسة المالية في الجزائر من خلال عوائد الجباية البترولية .
- في ظل الانخفاض الحاد لأسعار النفط فان الجزائر توجهت نحو تفعيل الاقتصاد البديل من خلال تنويع أو زيادة الإنتاج بدل النظر في بدائل التمويل .

أسباب اختيار الموضوع : وتنقسم الى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية كمايلي:

*الأسباب الذاتية : وتتمثل في:

-مطابقة توجه الموضوع بتخصص الدراسة.

-الميل الشخصي للمواضيع التي تخص مجال النفط.

*الأسباب الموضوعية : وتتمثل في :

-توجه السلطات الجزائرية الى عملية طبع النقود في ظل محدودية الموارد بسبب انخيار اسعار النفط .

-يثير موضوع تغير اسعار النفط ازمات مالية اثرت على الاقتصاد الجزائري ، ذلك من الضروري النظر في هذا الجانب

-ارتباط تغير اسعار التفتظ بكل القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري .

أهمية البحث :

- تظهر مكانة النفط في الاقتصاد الوطني بالرغم من انه مادة ناضبة و قابلة للزواج .
- تحديد مشكلة ارتباط السياسة المالية بمدى تقلبات اسعار النفط .
- التعرف على توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل تغير أسعار النفط .
- تحديد التحديات التي تقف امام السياسة النقدية و المالية في ظل تغير اسعار النفط.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: باعتبار ان اسعار النفط تؤثر في كل القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري فإننا إختارنا بين اسعار النفط و السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر.

الحدود الزمانية: تلعب الحدود الزمانية في هذا الموضوع أهمية بالغة لذلك اخترنا الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2000-2016.

منهج البحث:

تبعنا متطلبات معالجة إشكالية الدراسة فإن البحث يستند الى اللجوء الى مناهج معينة، حيث اعتمدنا:

- **المنهج التاريخي ألاستردادي:** وذلك في سرد التطور التاريخي لبعض الظواهر مثل مراحل تطور اسعار النفط، مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لتسهيل عملية الوصف و التحليل للوصول الى حوصلة دقيقة و الامام بمختلف الجوانب و النقاط النظرية للموضوع و الوصول الى نتائج دقيقة من خلال عملية تحليل و التقييم .

- **منهج دراسة الحالة :** حتى لا تبقى الدراسة وصفا نظريا فقد تم اسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري .

موقع البحث من الدراسات السابقة :

خلال فترة انجاز البحث ،استطعنا الإلمام بمجموعة من المراجع التي تناولت متغير من متغيرات الموضوع و يمكننا ابراز موقع البحث من الدراسات السابقة و اهم الدراسات التي استطاع الباحث الاعتماد عليها فيما يلي:

◀ قجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (2014/1980)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، وخلص الباحث بنتائج نذكر منها:

- يعتبر قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني و يساهم قطاع المحروقات فيه بـ 96% من الصادرات الاجمالية ، ازيد من 60% من ايرادات الموازنة العامة للدولة ومايشكل خطر على الاقتصاد الوطني في حالة الصدمات النفطية .

- مع دخول الالفية الجديدة عرفت الحصيلة المالية للجباية النفطية ارتفاعا سريعا خاصة سنة 2008 وتعد هذه الفترة اهم الفترات التي عرفت فيها الجباية النفطية انتعاشا ، الامر الذي سمح للحكومة بتطبيق برامج الانعاش و دعم النمو الاقتصادي (2001-2014) صندوق ضبط الايرادات.

◀ بلقاسم زايري ، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد و في افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007 - 2008 . حيث توصل الى جملة من النتائج نذكر منها:

- أصبحت التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام تمارس ضغوطا شديدة على تطور قطاع المحروقات في العالم، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة المالية والمنافسة كبيرا في تحديد السياسات القطاعية في كل بلدان العالم.
- إن المعطيات الدولية الحالية والمنتظرة في قطاع النفط تصب في الغالب في مصلحة الدول المنتجة، حيث من المنتظر أن يتراجع الاحتياطي العالمي في المستقبل في مقابل ارتفاع الطلب، وينتظر أيضا تغير هيكل الطلب وتوجهه أكثر نحو المشتقات المستهلكة في قطاع النقل.

و مما سبق: يمكننا القول ان كل ماتم ذكره في الدراسات السابقة للموضوع قدحاولنا تغيير زاوية الرؤية فيه

صعوبات البحث: خلال فترة انجازنا البحث واجهتنا عدة صعوبات لعل أهمها تتمثل :

- التباين في الإحصائيات والقيم
- ضيق الوقت للترجمة
- صعوبة الحصول كل دراسات إسرائيه فيما يخص تقييم التحويل غير التقليدي في الجزائر من خلال قانون النقد و القرض /9010 وتبقى كلها تباين آراء و تصريحات سياسية اقتصادية وتوقعات مستقبلية.

خطة وهيكل البحث:

بالرغم من وجود أكثر من خطة بديلة لدراسة الموضوع الا اننا اخترنا ان يتضمن البحث مقدمة عامة و ثلاثة فصول و خاتمة عامة على النحو التالي:

➤ الفصل الاول ويمثل دراسة الاطار النظري لإقتصاديات النفط خلال الفترة 2000-2016 ويتضمن مبحثين حيث تناول المبحث الأول ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه الاسواق النفطية وخصائصها.

➤ الفصل الثاني وهو بمثابة نظرة عن مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016، وتعرضنا فيه الى مبحثين حيث كان المبحث الاول عن طبيعة الاقتصاد الجزائري بينما المبحث الثاني تكلمنا فيه عن قطاع النفط في الجزائر.

➤ الفصل الثالث ويمثل مضمون البحث وهو انعكاسات تغير اسعار النفط على السياسة المالية و السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، وتناولنا من خلاله واقع السياسة المالية واسعار النفط في الجزائر هذا في ظل المبحث الاول ، وتعرضنا الى واقع السياسة النقدية واسعار النفط في الجزائر هذا ضمن المبحث الثاني.

➤ وفي الاخير خاتمة عامة تضمنت نتائج الدراسة، واختبار فرضيات ت الدراسة بالإضافة الى تقديم اقتراحات للدراسة، واخيرا تحديد بعض الافاق للموضوع من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لاقتصاديات النفط خلال

الفترة 2000 – 2016

تمهيد:

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة ، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية و مادة أولية أساسية في الصناعة الكيماوية و البتر كيماوية كما أن دوره يعتبر حيويًا في العالم المعاصر و ذلك لتعدد استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية و موقع خاص لتشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

و قد شهد قطاع النفط عدت تحولات في مختلف جوانبه الاقتصادية و التكنولوجية التي أدت بدورها إلى التغيير في أسواق النفط العالمية حيث تأثرت هذه الأخيرة بأسعار النفط مما ساهم في عدت تطورات و تجديرات في الأساليب التسعيرة وقد كان لها ارتباط وثيق بالآزمات النفطية.

بناء على ما سبق تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين كما يلي :

-المبحث الأول: ماهية النفط و العوامل المؤثرة فيه

-المبحث الثاني: الأسواق النفطية وخصائصها

المبحث الأول : ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه

بالرغم ما تشهده موارد الطاقة البديلة من تطورات إلا أن البترول لا يزال عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة في قطاع النقل وكذلك النمو الذي تشهده الدول الناشئة فقام من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول و الأساسي للطاقة.

المطلب الأول : مفهوم النفط

لكل مادة خام أصل ومكونات تميزها عن باقي المواد الخام الأخرى لهذا سنتعرف في هذا المطلب عن أصل النفط وأنواعه .

الفرع الأول: وجود النفط منذ القدم

لقد عرف الإنسان النفط من قديم الزمان، منذ عشرات القرون قبل الميلاد، فقد عرفه المصريون القدماء، وكان له دور مهم في تاريخ الحضارة المصرية القديمة، والتي جعلت لمصر مقاما رفيعا، كما تجمع العديد من المراجع على أن النفط كان معروفا عند القدماء بصفة خاصة لشعوب منطقة الشرق الأوسط فقد عرفه المحوس الذين كانوا يعبدون النار الناتجة عن اشتعال الغاز الطبيعي الخارج من باطن الأرض، كما استخدمه الفينيقيون في صناعتهم الزخرفية وأدخلوه في طقوسهم الجنائزية، وفي صناعة السفن وطلائها.

وكان للنفط أسماء مختلفة، فقد أطلق عليه الأوروبيون اسم نفتا، والرومانيون اسم باكورا، والإنجليز اسم "الزيت المعدي"، وقد ظل النفط في العصور القديمة يجمع من أماكن خروجه إلى سطح الأرض، واستمر ذلك الوضع إلى منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر.⁽¹⁾

إن الحاجة أم الاختراع كما يقولون، وهي تقترن باكتشاف الأشياء، فلقد واكب الفحم عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ولقد اكتفى الناس في عصر النهضة الصناعية بالضوء الخافت الناتج من الشموع المصنوعة من دهن الحيوان وذلك حتى بداية القرن التاسع عشر حين ظهرت الحاجة إلى ضرورة توافر البديل، خاصة مع انتشار الآلات والمكينات الجديدة في العالم الغربي، وصاحبها الحاجة إلى مادة تشحيمها بديلا لشحم الحيوان والزيوت النباتية التي كانت تناسب الآلات اليدوية البسيطة أي أن الأوضاع في هذا العصر قد هيأت الجو لظهور العملاق الجديد وهو النفط.

(1) علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 65.

وقد بدأت أهمية النفط تتنامى مع كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية نظرا لأن أدوات تلك الحروب المدمرة كانت تسيير بقوة النفط ومشتقاته، وأصبح النفط أحد مظاهر العمليات الحربية، واشتد التسابق بين الدول المتحاربة للسيطرة على موارده، وقبل أن تهدأ تلك الحروب كان المخطط لدى الدول الاستعمارية الكبرى هو إحكام قبضتها على منابع النفط في الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة. وقد شهد عقد الخمسينات من القرن العشرين عدة محاولات للدول المنتجة للنفط للتفاوض مع الشركات الكبرى والدول المستهلكة للنفط من أجل تحسين سوق النفط العالمي، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل.

الفرع الثاني : تعريف و مكونات النفط

أولا :تعريف النفط أو البترول : "كلمة من أصل لاتيني Petr oléum وتعني petro صخر + oléum زيت الصخر له اسم دارج الذهب الأسود".¹

- لا بد للتنبؤ به بأن استخدام مصطلح البترول ليس موحدًا في جميع الأوساط العلمية العامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام. فالبلدان الغربية تستخدم كلمة "بترول" لأن أصلها لاتيني أما بلدان أوروبا الشرقية تستخدم كلمة "النفط" بدلا من بترول وفي منطقتنا العربية ينقسمون إلى استخدام المصطلحين علما أن كلمتي: النفط والبترول يرمزان ويعنيان نفس الشيء من هذه المادة.⁽²⁾

ثانيا : مكونات النفط

يتكون زيت النفط من خليط من الكربونات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في البحار ومسطحات مائية وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات الرمال ، كما تعرضت لضغط شديد و لدرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتريا التي أزالته الأوكسجين و الأزوت من خلال هذه المواد .

و يتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة ، فهي أولى مراحل تكونه تتحول إلى بقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكير وجين kérogène وهي مادة هلامية تمثل نفط غير تام التكوين ، ويبدأ زيت النفط في التكوين ويتحول الكير وجين إلى أسفلت وهو أرقى أنواع النفط لأنه أقلها تكونا

¹ سالم عند الحسن زرين، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، بنغازي طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى 2000، ص 39.

⁽²⁾ حسين عبد الله، البترول العربي "دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، 2003، ص 1.

أو تضخما إن أصح التعبير ، الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف (البرافيني السمي) الذي تزداد خلفته بطوال الفترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي ويترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمال و الجير بها و يتجمع في النطاقات المحروقة بمصايد النفط بكميات كبيرة .

مما سبق نستخلص أن : النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة و ذات تركيبات جزئية متنوعة . كما أن النفط عبارة عن سائل زيتي لزج و كثيف و يحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية ، لونه بني

أو أخضر غامق ، وقد يكون اسود وأحيانا عديم اللون ، ويتميز برائحة قوية و قابلية خارقة للاشتعال.¹

الفرع الثالث: أنواع النفط ومراحل استخراجها

أولاً: أنواع النفط

يختلف النفط ويتباين في نوعه من منطقة و بلد لآخر وحتى داخل الحقل الواحد ليتواجد نطف واحد في نوعه بل قد تتواجد أنواع متعددة ، فالمنطقة الأوروبية تحتوي نطف مختلف على نطف القارة الإفريقية و النفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية قد يكون نطفها بار فينيا وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافية ، أو قد يكون نطفًا نافتينيا وهو النفط الذي يحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتيا أو يكون من المواد السفلية العطرية.

و للتوضيح أكثر هناك أنواع مختلفة للنفط كما يلي :

أولاً/ النفط الخفيف : وهو أجود أنواع النفط تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من درجة 35° فما فوق مثل النفط الخام الجزائري الليبي و القطري .

ثانياً/ النفط الثقيل : درجة كثافة نوعيته 28° فما فوق دون ذلك تكاليفه مرتفعة و المستخرجات منه ثقيلة (مازون ، اسفلت) مثل نطف الخام المصري و السوري .

ثالثاً / النفط المتوسط : تكون درجة كثافته النوعية بين 28° و 35° المشتقة المستخرجة منه مثل النفط السعودي و الكويتي ، كما يوجد نطف حلو أو مر للدليل على مقدار و نسبة احتوائه على المادة الكبريتية.²

¹ جمعة رجب نطيش و آخرون ، جغرافية مصادر الطاقة ، منشورات ELGA ، فالينا_مالنا ، 1999 ، 287.

² Sophie Chautard , le pétrole , de Boeck , groupe vocatif imprimé en France , 2trimestre 2008 , page 16.

وقد وضعت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك نظامًا مرجعيًا خاصًا بها عُرف "بسلة أوبك"، وهو عبارة عن متوسط سبع خامات محددة من النفط، وهي:¹

- * الخام العربي الخفيف السعودي
- * خام دبي الإمارات
- * خام بوني الخفيف النيجيري
- * خام صحاري الجزائري
- * خام ميناس الإندونيسي
- * خام تيا خوانا الخفيف الفنزويلي
- * خام ايستموس المكسيكي

يتراوح سعر النفط بشكل عام ما بين 22 و28 دولارًا للبرميل، وفي الحقيقة فإن أسعار النفط غير ثابتة فهي عرضة للتغير السريع نتيجة عوامل عديدة، منها السياسية، وبعضها اقتصادي بحت، وربما بسبب الكوارث والحروب التي تسهم بشكل كبير في التغير.

ويمكن القول بأن أفضل حقول النفط في عالم هي حقل الغوا؛ والذي يقع في المملكة العربية السعودية والذي يحتوي على 100 مليار برميل يليه حقل برمان"، والذي يقع في الكويت ويحتوي على حوالي 65 مليار برميل نفط، ثم حقل سفانية والذي يقع في السعودية أيضًا، ويحتوي على 35 مليار برميل ثم حقل فردوسي والذي يقع في إيران ويحتوي أيضًا على 35 مليار برميل نفط، ثم حقل شوغر لوف؛ الموجود في البرازيل والذي يحتوي على قرابة 25-40 مليار برميل من النفط، ثم حقل كانتاريل؛ الموجود في المكسيك والذي يحتوي على 18 مليار برميل ثم حقل بوليفار الساحلي الموجود في فنزويلا، والذي يحتوي على 30-32 مليار برميل، يليه حقل ازادغان الواقع في إيران، والذي يحتوي على قرابة 26 مليار برميل، ثم حقل لولا الموجود في البرازيل والذي يحتوي على 5-8 مليار برميل وأخيرًا حقل الرملية الموجود في العراق والذي يحتوي على 17 مليار برميل.

ثانياً: مراحل استخراج النفط

يستوجب استخراج النفط المرور بمراحل مهمة نذكر منها ما يلي:

¹ اسماعيل زاير، أفضل انواع النفط في العالم، مجلة الصباح الجديد، العدد السابع، بغداد- العراق، 2004، ص، ص، 12، 13.

1- تحديد أماكن تواجد النفط وحقوقه: يلجأ الجيولوجيون إلى الاعتماد على عمليات المسح الزلزالية لاستكشاف أماكن حقول النفط، وتحري الأماكن الملائمة جيولوجياً لإقامة خزانات للنفط فيها وتكوينها فيها، ويتم من خلال هذه المرحلة إجراء تفجيرات تحت طبقات الأرض وانتظار ما تُقدّمه الاستجابة الزلزالية من معلومات حول البنية الجيولوجية للمنطقة المقصودة ومن الأساليب الأخرى المعتمدة في هذه المرحلة قياس الجاذبية الأرضية، وقياس المغناطيسية.

2- حفر الآبار للوصول إلى النفط: تعتمد هذه المرحلة من عملية استخراج النفط واستخراجه إلى حفر آبار للنفط وذلك بإحداث حفر عميقة وطويلة في أعماق الأرض بواسطة أداة خاصة تُسمى منصة النفط؛ إذ يعمل الباحثون على تثبيت أنبوب مصنوع من الفولاذ في الحفرة المصطنعة لإتمام عملية الاستخلاص وتأكيد تكاملية الحفرة الهيكلية، ويبدأ النفط بالمرور عبر هذه الثقوب بعد تثبيتها في قاع البئر واستقرارها في قاعدته، وفي قمة الحفرة يتم وضع ما يعرف بـ "شجرة الكريسماس" المكوّنة من المضخات والصمامات المترابطة مع بعضها البعض للتحكم بعملية الضغط وتدفق النفط من منابعه.

3- استخراج البترول واستخلاصه: وتتضمن هذه المرحلة خطوتين أساسيتين وهما:

- الاستخلاص الأولي: يتم في هذه المرحلة العمل على تحفيز خزان النفط بالاعتماد على مجموعة من الآليات الطبيعية؛ حيث يتم سحب النفط من البئر ووضع الماء الطبيعي مكانه، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة نشر الغاز ورفعها إلى قمة الخزان والتحوّل إلى مرحلة نشر الغاز الذائب في النفط الخام والتخلّص من الجاذبية الناجمة عن تحرك المادة النفطية بين جزئي الخزان العلوي والسفلي حيث الآبار، وتبلغ نسبة الاستخلاص في هذه المرحلة ما بين خمسة إلى خمسة عشر بالمائة.

- الاستخلاص الثانوي: مع تقدم الزمن على عمر بئر النفط يبدأ عامل الضغط بالانخفاض شيئاً فشيئاً حتى يبلغ مرحلة من الانخفاض تصبح بها قوة الضغط الأرضي غير قادرة على تحريك النفط وقذفه باتجاه السطح، فيلجأ الجيولوجيون إلى استخدام الأساليب الثانوية للاستخلاص وذلك من خلال حقن خزانات النفط بالماء لرفع قدرته على الضغط وتحفيزها، وتحفيز آبار الغاز الطبيعي على زيادة قوة الرفع الغازي من خلال حقنها بثاني أكسيد الكربون أو الهواء في أسفل البئر الغازي النشط؛ فتعمل على تقليل مستوى كثافة المادة السائلة المتواجدة في البئر، وتصل نسبة الاستخلاص إلى ثلاثين بالمائة.¹

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر النفط

قبل التطرق للعوامل المؤثرة في سعر النفط يستلزم وضع بعض التعريفات لسعر النفط وأنواعه ، ثم التعرف على العوامل المؤثرة في سعر النفط ، يحتل سعر النفط مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق يمكن تعريفه :

¹<https://www.marefa.org>consulté le 21-01-2018 à 06 :32.

- سعر النفط هو عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود ، قد يعادل قيمة الشيء أو لا ، أي قد يكون السعر أقل أو أكبر من قيمة الشيء المنتج بسعر النفط يعرف على أنه قيمة المادة أو السلعة التي يعبر عنها بالنفط .¹

الفرع الأول : أنواع سعر النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنحاول الإشارة إلى أنواع مختلفة لأسعار النفط فيما يلي :

✓ **أولا/ السعر المعلن** : إن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم يفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط .

✓ **ثانيا/ السعر الحقيقي** : ظهرت الأسعار الفعلية منذ أواخر الخمسينيات عندما انخفضت الأسعار المعلنة وهو يعبر عن سعر الشراء الحقيقي وقد يكون الشراء المتفق عليه بين الطرفين المنصوص عليه في العقد .

✓ **ثالثا/ السعر المرجعي أو سعر الإشارة** : ظهر هذا النوع في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار الحقيقية إلى جانب الأسعار المعلنة وهو سعر متوسط بين السعر المعلن و الحقيقي ويحسب على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن و الحقيقي لعدة سنوات.

✓ **رابعا/ سعر الكلفة الضريبية** : أخذت بهذا السعر الشركات النفطية العاملة على الأراضي النفطية ، حيث تقوم باستخراج النفط ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضاف إليها عائد الحكومة و المتمثل في الضريبة على الدخل فهو يعتبر السعر الذي تتحرك بيه قيمة الأسعار الأخرى في السوق النفطية.

✓ **خامسا / الأسعار الفورية** : يقصد بالسعر الفوري هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوراً وفي السوق الحرة وهذا السعر معبرا أو مجسدا لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة و المشتري بصورة فورية .

✓ **سادسا/ السعر المستقبلي** : هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.²

¹ قبلي زهير ، تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير و الطويل باستخدام تقنيات التكامل و المترامن ونماذج تصحيح الخطأ ، رسالة ماجستير في الاقتصاد و القياس ، جامعة الجزائر 2009 - 2010 ، ص 3 .
² المرجع السابق ، ص، ص، 3، 4 .

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سعر النفط

لا تزال العوامل المؤثرة في الأسعار تعمل بصورة طبيعية في تجارة النفط بالرغم من محاولة الشركات النفطية الكبرى و من ورائها الدول المساندة لها ،لتسخير تلك العوامل لصالحها، ونجاحها أحيانا فكانت ولا تزال التذبذبات في مستوى الأسعار تظهر بشكل مستمر متحدياً أحيانا العوامل المؤثرة نفسها، وتتلخص أهم هذه العوامل في:

أولاً : الطلب العالمي

يعد الطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط ،ويقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي و النوعي على السلع النفطية أو المنتجات النفطية عند سعر معين ، خلال فترة زمنية محدودة بغرض الإشباع لتلبية تلك الحاجة الإنسانية سواء لأغراض استهلاكية النفط الأبيض للإنارة و التدفئة أو التزین للسيارات أو لأغراض إنتاجية .

ويوجد العديد من العوامل المؤثرة على النفط منها أساسيا أو ثانويا أو مكملا ، وهي كالتالي ¹:

1- معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي : إن الزيادة في استهلاك النفط تعني هناك زيادة في النمو الاقتصادي و بالأخص في حالة التطور التكنولوجي و الميكانيكي و عنصر النفط يعد عنصرا هاما في العملية الإنتاجية ، وأيضا انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على كمية النفط المطلوبة إي أن هناك علاقة طردية متداخلة بين النمو الاقتصادي و الطلب على النفط فكل عامل يؤثر في الآخر

2 - تغير سعر النفط : إن انخفاض أو تدني أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي وعكسه تماما ، فالسعر من العوامل الأساسية و الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي بصورة عامة .

3 - النمو السكاني : النمو السكاني أحد أهم العوامل المؤثرة في الطلب النفطي فكلما كان عدد السكان كبير متزايد تطلب ذلك زيادة في طلب النفط والعكس صحيحا .

لكن ورغم أن العامل السكاني مهم إلا أن تأثيره يكون نسبيا و متكاملا مع العوامل الأخرى خاصة الإنتاج و الدخل القومي ، فهناك أماكن متقدمة صناعيا وعدد سكانها قليل لكنهم يستهلكون حوالي 70% من نفط العالم ، فيما تكتفي بقية سكان العالم باستهلاك حوالي 30% فقط من بترول العالم .

4 - المناخ : هو ما اشتغلت عليها الأوبك فبناء على المناخ تحدد الأوبك سقف إنتاجها حسب فصول ألسنه للحفاظ على مستوى محدد للسعر .

¹ <http://petroleum-today.com> consulté le 09-02-2018 à 14:27.

لأن المناخ له دورا بارزا في تحديد الطلب النفطي ، فمثلا برد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت و المحلات وغيرها ، عادة ما يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم ، وسجلت المناطق الشمالية الباردة أكبر استهلاك للنفط مقارنة بالمناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة، و هذا لا يعني أن فترة الصيف تخلو من استهلاك المشتقات النفطية بل هناك زيادة في استهلاك البنزين والوقود بسبب العطل الصيفية .

5 -الاستقرار السياسي في العالم: تبرز آثار الاستقرار السياسي على الطلب النفطي مباشرة على الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي غالبا في نقص الإمدادات النفطية و يقود الدول الأكثر استهلاكاً للنفط إلى التنافس فيما بينها وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً للنفط إلى تخزين كميات كبيرة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر تخوفا من نقص الإمدادات النفطية علما أن تكلفة تخزين النفط تعتبر مرتفعة و مكلفة .

6 - أسعار السلع الطاقية البديلة : أسعار السلع لها تأثير مباشر في الطلب على النفط خاصة إذا كانت السلع البديلة لها مستويات تكلفة أقل و متواجدة بكميات هائلة وما يمكن استنتاجه مستقبلا أن الدول الصناعية إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر طبيعي للطاقة باعتباره أحسن بديل للنفط و توفره بكميات هائلة في العالم.¹

ثانيا : العرض العالمي للنفط الخام (عرض النفط)

يقصد بيه الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية معينة وله عوامل و أسباب تؤثر فيه بالارتفاع أو الانخفاض نذكر أهم العوامل المؤثرة في العرض النفطي كما يلي :

✓ **الاحتياطيات و الطاقة الإنتاجية :** الاحتياجات لها تأثير بالغ على العرض النفطي ، فكلما كانت الاحتياطيات

المؤكدة متوفرة بكميات كبيرة كلما زاد الاحتمال أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع

إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية .

✓ **المستوي التكنولوجي لأدوات الإنتاج :** كلما كان المستوي التكنولوجي متطور أدى ذلك إلى سرعة الكشف

عن المكامن النفطية ويؤدي إلى زيادة عرض النفط الخام أي توفر قدرة عالية على إحداث التوازن بين الطلب و

العرض.

✓ **سعر السلعة النفطية :** تلعب الأسعار دورا مهما في المقادير المعروضة من السلعة ، بارتفاع الأسعار يحفز إلى

زيادة العرض و الكمية في حالة انخفاض .

¹ نواف الرومي ، منظمة أوبك وأسعار النفط العربي الخام ، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص 24 .

✓ مقدار توفر المصادر البديلة: تتمثل في مصادر المنافسة مثل الفحم و الطاقة الشمسية مثلا ، فالأسعار البديلة للنفط تلعب دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار ووجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.¹

المطلب الثالث: سياسة ومراحل تسعير النفط

تعتبر السياسات التسعيرية للنفط عن وجهات نظر الأطراف المعنية في السوق العالمية وهي الدول المنتجة والدول المستهلكة والشركات الوسيطة التي تتبعها، وتؤثر هذه السياسات في تطور استعمار النفط

الفرع الأول: سياسة تسعير النفط

إن عملية تسعير النفط ليست سهلة فهي تخضع لعدة معايير وعمليات معقدة إضافة على ذلك الأوضاع الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يوميا في وسائل الإعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع لا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي للنفط المتعاقد عليه سلفا .

ويقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط وهي :

"نايمكس و وست تكساس" في الأسواق الأمريكية، "برنت لأوروبا" ، و"عمان أو دبي" لأسواق شرق آسيا وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط .

النفط عادة ما يسعر في ثلاثة مواقع لخمسة أنواع من النفط في سبيل المثال :

- يسعر العربي الثقيل في السوق الأمريكية بناقص 7 إلى 10 دولارات للبرميل عن سعر نايمكس او وست تكساس .

- يسعر في سوق أوروبا بناقص 5 إلى 7 دولارات للبرميل عن سعر برنت .

- يسعر في سوق شرق آسيا بناقص 2 إلى 4 دولارات للبرميل.

ويتم تغير الأسعار حسب العقود ووفقا لظروف السوق النفطية.²

¹ يسمينة لباي ، إنعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن حدة ، الجزائر ، 2008 – 2009 ، ص،ص،73،72 .

² السيد فتحي أحمد الخوني ، اقتصاد النفط (الموارد الطبيعية و الطاقوية و البيئية) ، خوارزم العلمية جامعة الملك عبد الله ، جدة السعودية ، الطبعة الثامنة ، 2014 ، 357 .

الفرع الثاني: مراحل تسعير النفط

جاء تطور تسعير البترول فتحيده متأثر بنسبة كبيرة بالعوامل السياسية و الاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها ، و من الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية و متباينة فيما بينها هي:

أولاً: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1929-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:

1-مرحلة نقطة الأساس الواحدة: فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة منقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حسا بكل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل و التأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

2-مرحلة نقطة الأساس المزدوجة: بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العرب بإضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خام الخليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

3 - مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة: و صار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي ، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمينغر بانجلترا.

ثانيا : مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل انحصار الاحتكاري (1950-1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:

1-قاعدة صافي المحقق: وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

2-قاعدة سعر الإشارة: خلال هذه الفترة أصبحت منظمة "الأيكو" الشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

3-قاعدة السعر الرسمي: شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها ترفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتماش مع مصالحها الخاصة.

ثالثا : مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا):

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

المبحث الثاني: الأسواق النفطية

نظرا لتعارض الأهداف والمصالح بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة فإن أسعار النفط تثير مخاوف كل من الدول المنتجة و المستهلكة للنفط على حد سواء، وهذا الأمر الذي أدى إلى تطور أسعار النفط وتغيير آلية تسعيرها هو تطور سوق النفط التي تعددت الأطراف المتدخلة فيها .

المطلب الأول : ماهية السوق النفطية

تعد الأسواق الاقتصادية بأنها مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض و الطلب المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة ، لذلك من الضروري التفصيل في السوق النفطية و خصائصها وأنواعها والأطراف المتدخلة فيها .

الفرع الأول : تعريف السوق النفطية

تتحدد الأسعار في السوق النفطية كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة ، وقد شهدت قوى العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرين التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب .

والسوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط ، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، هناك عوامل أخرى "كالعوامل السياسية،العسكرية،المناخية،وتضارب المصالح بين المنتجين و المستهلكين و الشركات النفطية " .

ومنه فالسوق هي مكان يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي و الرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض و الطلب.¹

¹ بدون ذكر، مجلد الجباية البترولية لعقود البحث و الإنتاج نحو ملاءة أكثر مع السوق ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي ، كلية علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001- 2002 ، ص 70.

الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية

وتتمثل خصائص السوق النفطية في أربعة نقاط أساسية نشرحها فيما يلي:¹

أولاً/ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري:

أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإئماء الاقتصادي (OECD) "حيث استوردت ما يقارب من 22,8% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010.

ثانيا/سوق التكامل الراسي والأفقي:

تتميز السوق النفطية بالتكامل الراسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة (كمرحلة البحث، واستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية... وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب الاستخراج والإنتاج) ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج في منطقة الاستهلاك.

ثالثا/سوق التكتل:

(الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل. وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية (كمنظمة الأوبك، الأبيك، والوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل في استقرار السوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء أو المنظمة التابعة لها.

¹مرجع سابق، ص.72.

رابعا/عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير :

يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التطبيق تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم للطاقة.

يتوقف على الأسعار النسبية للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا اعتمدت رصيد مجتمع على هذا النوع من المعدات، فإن المجتمع سوف يتحمل ارتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من الاستغناء على تلك المعدات، لذلك يوصف بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير كما حصل في فترة السبعينات (سنوات 1973 أو 1974 وفترة القرن الحال (2008-2009) ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام.

الفرع الثالث: أنواع الأسواق النفطية

ولتحديد أنواع الأسواق النفطية يمكن في هذا الصدد تحديد الأسواق الرسمية فيما يأتي¹:

أولا /الأسواق الفورية للنفط (العاجلة):

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة للتخليص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية ، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج اطار العقود طويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية في النفط .

وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود طويلة الأجل .

ثانيا/ الأسواق المستقبلية (الآجلة):

عرفت هذه الأسواق قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها تقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد أجل لتحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل و تعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط

والتعامل في الأسواق المستقبلية لم يعد يقتصر على من يريد اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم .

¹حسن عبد الله ، مستقبل النفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2006 ، ص،ص،247،248.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق :

✓ **أسواق أولية نفطية آجلة** : عملها مثل الأسواق الفورية ولكن بأجل أطول من 15 يوم ، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين والتسليم في أجيال لاحقة ، بداية يعرف على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب أن تقل عن 500000 برميل ، والبائع يحدد تاريخ توفرها ، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية "الزيت ، البنزين زيت الديزل ، ووقود الطائرات ، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب."

✓ **أسواق ثانوية (البورصات النفطية)**: ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك و شهدت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط ، يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بس حنان النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية وهي بمثابة تعهد للبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد ، يوجد ثلاثة بورصات بترولية كبرى منظمة في العالم هي نيويورك للتبادل التجاري.

سوق المبادلات النفطية لندن و سوق سنغافورة النقد العالمي SLNYEX معظم المتعاملين في هذه السوق مضاربون بغية تحقيق الأرباح و استغلال تقلبات الأسعار.

كما يغلب في هذه السوق العمليات الثلاثة التالية:¹

لـ **التغطية** : تستعمل هذه العملية بغية الاحتياط و التغطية من مخاطر تغيرات الأسعار المفتوحة ، وتتم وفق عملية شراء أو بيع أوراق البرميل (الأسهم المالية) وهذه الأوراق يمكن أن تنتقل من يد الأخرى قبل الوصول لأجل الاستحقاق .

كما ذكرنا سابقا بغية لتحوط، وكلا من البائع و المشتري يمكن أن يتعرض لها وقتا واحد .

لـ **المضاربة** : تستعمل كمرحلة انتقالية لتحقيق الربح لأن المضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع وإنما على تخمينات قد تكون محسوبة بشكل جيد صحيحة وأما خاطئة ، وهذا ما يحدث إذا أن تدخلات المضاربين تؤثر على تغيرات الأسعار بسبب تضخيم المعاملات في الأسواق الآجلة نتيجة تدخل المضاربين كما أن تخمينات التطور من قبل المتعاملين من شأنه أن يؤثر على أسعار سوق الأجل و تؤثر في السوق الفورية .

لـ **الموازنة** : تقوم عمليات الموازنة بتصحيح مختلف الاختلافات التي تحدث بين مختلف الأسعار مثلا تغيرات أسعار منتجة واحد من سوق لأخر.

¹المرجع السابق، ص.229..

المطلب الثاني : الأطراف المتدخلة في الأسواق النفطية

تختلف الأطراف المتدخلة في الأسواق النفطية وهذا بالعودة إلى عدت جوانب حيثي مكن تصنيفها حسب جانبي الإنتاج و الاستهلاك كالتالي:

الفرع الأول : من ناحية الدول المنتجة للنفط

و تنقسم الدول المنتجة للنفط إلى ما يلي :

أولاً: دول منظمة الأوبك : ظهرت في سنوات الخمسينيات أزمة بين الدول المنتجة للنفط وبالأخص الدول العربية و الشركات الاحتكارية و السبب كان مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخلها من العوائد النفطية .

لكن الشركات العالمية لم تولى اهتمام بذلك وأوصلت استغلال الموارد النفطية لهذه الدول ، الأمر الذي أدى إلي تحالف الدول المنتجة للنفط (البترول) وتأسيس منظمة الأوبك، وتهدف هذه المؤسسة إلى التحكم في أسعار النفط (البترول) وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة النفطية لضمان المصالح الفردية و الجماعية ولضمان استغلال أمثل للثروة النفطية والسهر على الدفاع عن حقوق المنتجين والتأثير على حجم الإنتاج النفطي ، و كذلك مستوى تطورات السوق العالمية للنفط،¹ وتتركز أهداف منظمة الأوبك في النقاط التالية:²

- * تعزيز السيادة الوطنية على اقتصاديات الدول الأعضاء .
- * توحيد السياسات النفطية ووضع أحسن الطرق لحماية مصالح الأعضاء إما بصورة منفردة و جماعية
- * مضاعفة عوائد و مدا خيل أعضاء المنظمة باعتبارها منخفضة بسبب المستوى المتدني لأسعار النفط ، لتحقيق نمو اقتصادي يتماشى والتطورات الداخلية والخارجية .
- * السعي على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية .

ثانياً:الدول المنتجة خارج الأوبك : بعد الانخفاض في أسعار النفط أوائل 1988 شعرت الدول المصدرة للنفط الغير منظمة في الأوبك بتخوف قامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك لاجتماع في 1988 بمشاركة كل من "مصر ، المكسيك ، الصين ، ماليزيا ، أنغولا ... "وتنتج عن هذا الاجتماع :

¹ مدحت العراقي و آخرون ، ارتفاع أسعار النفط ، دراسات اقتصادية ، العدد 8 ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، جويلية 2006 ، ص،ص،19، 20.

² المرجع السابق ، ص،ص،21، 20 .

منظمة الدول المستقلة للمصدرة للنفط بهدف الدفاع عن مصالحها ، وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنة الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة ، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل 6 أشهر) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة .

الفرع الثاني: من ناحية الدول المستهلكة للنفط (المستوردة للنفط)

أولاً: وكالة الطاقة الدولية هي منظمة جاءت بدعوة الأمم المتحدة الأمريكية تأسست في مايو 1975م في مؤتمر واشنطن IEA تجمع في عضويتها 18 دولة صناعية غربية ، ويمثل الهدف الرئيسي للمنظمة في تعزيز موقف المستهلكين للنفط و تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من النفط (البترو ل) وذلك بالتأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة المعروض النفطي.

كما نتج عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة تنسيق الطاقة وقد حرصت هذه المجموعة على وضع خطة شاملة للتصدي لكل ما يهدد الإمدادات النفطية ، و إنشاء وكالة دولية للطاقة ووضع شبكة لتجميع و دراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترو ل.

وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة هي كالتالي : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المملكة المتحدة ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، أستراليا ، نيوزيلندا، السويد ، الدانمرك ، بلجيكا ، هولندا، لوكسمبورغ، أيرلندا، سويسرا ، إسبانيا ، النمسا ، تركيا ، اليونان ، فرنسا ، فنلندا، المجر ، البرتغال ، النرويج .

هذا ما تبين من خلال المبادئ الأساسية التي التزم الأعضاء بها وهي كالتالي :¹

- * تشجيع البحث و التطوير في المجال النفطي .
- * وضع كل عضو برنامج و طلبا للطاقة بهدف خفض الواردات النفطية
- * تنمية المصادر البديلة للنفط من جهة و السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يقود إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية أخرى .
- * تنمية مصادر الطاقة من خلال تهيئة المناخ .

¹جمعة قويدري قوشيح ، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة حسينية بن بوعلوي ، الشلف ، الجزائر ، 2008 – 2009 ، ص 58 .

ثانياً: الشركات النفطية العالمية الكبرى و التي أطلق عليها مصطلح الشقيقات السبع ، وهي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج و النقل و التوزيع و التكرير ، وهذه الشركات تعود ملكية معظمها للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة لبريطانيا ، هولندا تملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية ، وأكثر من 50% من ناقلات النفط في العالم .

من أكبر هذه الشركات هي : "اكسون، غولف ، تكساسو ، موبيل أويل و تشفرون ... " أغلبها شركات أمريكية إضافة إلى الشركتين الهولندية "شيل" و البريطانية "بريتش بيتروليوم"

كما سيطرت شركات النفطية الوطنية التابعة للدول المنتجة على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال سنة 2004 ، منها شركة "ارموكو" السعودية ، شركة النفط الوطنية الإيرانية ، شركة "بيترولوس" المكسيكية، شركة "بترو الصينية"¹.

¹ صباح نعوش ، إلى أين أسعار النفط ، مجلة أخبار النفط و الصناعة ، الإمارات العربية المتحدة ، 2000 متوفرة على الموقع التالي : www.moenr.govae.conselte le 21/03/2018 a 11 :00.

خلاصة الفصل الأول

من خلال تناولنا للجوانب النظرية التي تضمنها هذا الفصل و الذي خصصناه للإطار النظري للاقتصاديات النفط

و استخلصنا منه جملة من النقاط يمكننا إيرادات أهمها في ما يلي:

- النفط (البترول) هو من أهم مصادر الطاقة في العالم و تختلف نوعيته كما يختلف سعره الذي يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية و يؤثر في سعر النفط عدة عوامل منها الطلب العالمي و العرض العالمي للنفط و الذي يقصد به الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية محددة ، و له عوامل تؤثر فيه بالارتفاع و الانخفاض .
- تسعير النفط هي عملية ليست سهلة فهي تخضع لعدت معايير و عمليات معقدة ، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية يتم تغير الأسعار حسب العقود ووفقا لظروف السوق النفطية .
- السوق النفطية مكان يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي و الرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط ، و ذلك طبقا للقوانين العرض و الطلب ، ويتدخل في السوق النفطية أطراف من ناحية الدول المنتجة للنفط نذكر منها منظمة الأوبك و الدول المنتجة خارج الأوبك و من ناحية الدول المستهلكة للنفط وكالة الطاقة الدولية و الشركات النفطية العالمية الكبرى .

الفصل الثاني :

مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة

2016 – 2000

تمهيد :

يشكل قطاع النفط في الجزائر المحور الأساسي في الاقتصاد الجزائري وهو الأمر الذي حتم على الاقتصاد الجزائري أن يكون مرهونا بعوائد هذا المورد الناضب والذي يعرف تذبذب في أسعاره وعدم الاستقرار ، و أصبحت التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري هي سبب و نتيجة لاقتصاد النفط، لذلك ارتبطت كل الازمات الاقتصادية والمالية التي مر بيها الاقتصاد الوطني لهذا القطاع بشكل او اخر وفي كل الجوانب المشكلة لقطاعات الاقتصاد الوطني.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق لطبيعة الاقتصاد الجزائري و مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري وهذا بعد توضيح أهم المراحل التي مر بها قطاع النفط في الجزائر ، وللإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني : قطاع النفط في الجزائر

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

رغم امتلاك الجزائر كل المقومات التي تؤهلها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة إلا أن الاعتماد المفرط على قطاع النفط يشكل عائق كبيرا أمام تحقيق أهداف الاقتصاد الجزائري، حيث تبقى عوائده المالية تابعة لتقلبات اسعار النفط. وهذا بالرغم من التوجه نحو تبني الاقتصاد البديل وقبل التطرق الى علاقة تغير اسعار النفط بمؤشرات الاقتصاد الوطني سنحاول اعطاء نظرة عامة لتطور الاقتصاد الجزائري و الموارد التي يتوفر عليها وخصائصه.

المطلب الأول: تقديم عام للاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافئ منذ الاستقلال مما أدى إلى حدوث تشوهات هيكلية وعميقة إذ كان الاختلال المالي الداخلي والخارجي كبير جداً ، وهكذا عرف الاقتصاد الجزائري على مدار سنوات قليلة تغيرات عديدة وملموسة لذلك سنستعرض من خلال هذا المطلب تقديم عام للاقتصاد الجزائري .

الفرع الأول : مقومات الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري على مجموعة من مقومات وذلك على اختلاف جوانبها حيث تساهم في طبيعة التنمية الاقتصادية وسوف نستعرض هذه المقومات فيما يلي :

أولاً : حجم الطاقات الإنسانية التي تتمتع بها الجزائر : إذ أن الجزائر تمتلك كم هائل من المؤهلات البشرية والتي قدرت بقرابة 40,4 مليون نسمة في جانفي 2016 مقابل 1014000 ولادة حية مقابل 174000 وفاة و 386000 زواج.¹

ثانياً: طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر : تمتلك الجزائر مقومات و مؤهلات النمو و التنمية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-1):

¹ يسرى محمد ابو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص،ص، 118 ، 122.

الجدول رقم (2-1) : طبيعة الموارد والثروات المادية

الموارد	تركزها
البتترول	يتركز في حاسب مسعود في عين اميناس اكتشف سنة صحف هم الاحتياطي 2طن ينقل عبر الأنابيب إلى موانئ سكيكدة وارزيو ، بجاية ، الجزائر ، وهران وتحتل الجزائر الرتبة 7 في إنتاجه
الغاز الطبيعي	يتركز بحاسي الرمل باحتياطي 3650 مليار م3 الرابعة عالميا و الثالثة في إنتاجه ، ينقل عبر الأنابيب رئيسية إلى موانئ سكيكدة ارزيو منه إلى ايطاليا عبر تونس وإسبانيا عبر المغرب يمثل الغاز الطبيعي بنسبة 74% من مجموع الصادرات الجزائرية
الفحم الحجري	يتركز في قنادسه يتميز ببعده عن موانئ التصدير وارتفاع نسبة الكبريت فيه
الكهرباء	90% منها تستخرج حراريا (حرق البترول و الغاز و 10% فقط من مصدر مائي السدود)
الطاقة النووية	للجزائر مفاعليه ، نووي دائرية للأبحاث النظرية و عين وسارة للتجارب محدودة النطاق
الحديد	مورد الحديد تتركز في منجم الوزنة و بوخضرة على الحدود التونسية يتميز بقربه من السطح والسواحل مما يسهل استغلاله و تصديره اكتشف في العشرينيات من القرن الماضي ، ينقل عبر خط حديدي مكهرب أهمها خط الوزنة عنابه كما يوجد منجم بتمزيرت ببجاية ومنها غار جبيلات الضخم بتند وف و الغير مشغل لبعده عن السواحل
الفوسفات	يتركز في مناجم الكويف و جبل العنق على الحدود التونسية يتميز بوجوده على السطح وقربه من السواحل مما يسهل استغلاله و نقله و تصديره إلى المغرب نجد منجم البر (تلمسان)
الزنك و الرصاص و النحاس	يتركز في أماكن متفرقة من الشمال أهمها مناطق سكيكدة ، عنابه
الزئبق	بمنطقة عزابه وهو الأكبر بإفريقيا
الذهب و الاورانيوم	في منطقة القهار في تمنراست

المصدر: منتدى الشروق الجزائري، تاريخ النشر: 2018/02/14 على الساعة 11:0

ومن الجدول رقم (2-1): يتضح لنا تنوع الموارد و الثروات المادية بالجزائر، فيما فيها البترول وهو اهم مورد في الاقتصاد الجزائري والركيزة الاساسية له، كما تتمتع الجزائر بثروة الغاز الطبيعي و الفحم الحجري و الكهرباء و الطاقة النووية والحديد والفوسفات والزنك والرصاص و النحاس و الزئبق بالإضافة الى الاحجار الثمينة و الذهب و الأورانيوم.

ثالثا: توفر المساحات الزراعية الصالحة للاستثمار ان المساحة الزراعية الاجمالية للجزائر التي تقدر ب42.4 مليون هكتار والتي تمثل 18% من المساحة الاجمالية للبلاد مكانتها من التنوع الجغرافي ومساحات زراعية من الممكن أن تكون صالحة للاستثمار وكذلك تنوع المنتجات الفلاحية لكن توالي الاختيارات الاقتصادية المناقصة أحيانا من جهة وتقاطع

المصالح التي تعترض تطور الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى ساهمت في إضعاف كفاءة اندماج القطاع الزراعي الجزائري في الاقتصاد العالمي.¹

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري ككل الاقتصاديات بعدة خصائص معتبرة نستعرضها في الجوانب التالية:

أولاً : اقتصاد مديونية : تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسير و إدارة ازمة المديونية و التي لا تزال تشكل قيودا و مشروطية تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة ، فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع اسعار النفط فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية و خاصة بعد مرحلة تحرير التجارة ، وقد قدر حجم الديون العمومية حوالي 3500 مليار دينار في نهاية 2000 واصبحت مؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية.

ثانياً: اقتصاد ريعي: يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة النفطية و الغازية وهذا على حساب استراتيجية التصنيع.

الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الربعية المنخفضة في الاسواق الدولية ، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و 64% من الإيرادات العامة للدولة و 5.98% من إجمالي الصادرات.²

ثالثاً: اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد: وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجالاته و تحدد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية ، فازدادت شبكات السوق الموازي و تنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته ، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها.³

¹ المرجع السابق، ص. 124.

² بوحفص حاكمي ، الاقتصاد الجزائري "إصلاح النمو والإنعاش"، مداخلة ضمن المنتدى الوطني حول الاقتصاد الجزائري الالفية الثالثة ،، جامعة البليدة، الجزائر ، 2001 ، ص.2.

³ المرجع السابق، ص.3.

المطلب الثاني : برامج النمو الاقتصادي (2005-2014)

قامت الجزائر بإصلاحات ذاتية وأخرى مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي وبعدها اخذت السلطات على عاتقها القيام بالبرامج التنموية بداية من المشروع الاقتصادي 2000-2004 والذي نتج عنه بعض التحسن النسبي كما نشير في هذا الجانب الي اهمية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة المشار اليها فيما يلي :

الفرع الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005

حيث خصص ما يقدر ب 4202,2مليار دينار جزائري، وذلك بتطبيق برنامج إنعاش قادر على مواصلة ودعم النمو الاقتصادي¹، بحيث نوضح التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005 في الجدول التالي

جدول رقم (2-2) : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بملايير دج	السنة %
اولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها : السكنات ، الجامعة ، التربية الوطنية، التكوين المهني ،الصحة العمومية ، تزويد السكان بمياه الشرب (خارج الأشغال الكبرى)الثقافة، الشباب والرياضة ،إيصال الغاز و الكهرباء للبيوت ،أعمال التضامن الوطني ، تطوير الاذاعة والتلفزيون ، إنشاء منشآت للعبادة ،عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب ، تنمية مناطق الهضاب العليا .	1908,5	45,42%
ثانيا:برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها : قطاع النقل ، الأشغال العمومية ، قطاع الماء ، (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم،	1703,1	40,52%
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها : الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية .	337,2	08,02%
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها العدالة ،الداخلية ،المالية،التجارة،البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، قطاعات الدولة الاخرى .	203,9	04,85%
خامسا: برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال.	50,0	01,19%
مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)	4202,7	100

¹ روضة جديدي ، اثر برامج الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي ،مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، ايام 11-12 مارس 2013 ، جامعة سطيف ، الجزائر ، ص،ص،11،12.

المصدر: معطيات مستخرجة من : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، ص، ص 07،06 متوفر على الموقع الإلكتروني التالي :

Http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texte_référence/texte_essentiels/frogbilan/pro

Croissance. Pdf le 20-02-2018 à 18h

حيث من خلال الجدول (2_2) نستخلص النتائج التالية:

1 ارتفاع المبلغ المخصص لهذا البرنامج (4202,2 مليار دينار جزائري) مقابل 525 مليار دينار جزائري لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

2 حرصت الحكومة على وضع استراتيجية تعمل على تحسين مستوى معيشة السكان بنسبة ف5,42% من المبلغ الإجمالي للبرنامج ، وتطوير المنشآت القاعدية بمبلغ 1703,1% بنسبة 8,20% من إجمالي المبلغ وخصص البرنامج نسبة 4,85% لتطوير وتحديث الخدمات العمومية وفي الأخير نجد اهتمام الدولة بعصرنة التكنولوجيا الحديثة للاتصال بنسبة 01,19% من إجمالي المبلغ .

ويرز عن هذا البرنامج مجموعة من النتائج نذكر منها:

-تحسين نسبي في المناخ الاستثماري .

- إيصال الكهرباء بنسبة 98%.

-إنجاز شبكة طرقات تقدر ب 110000 كلم.

-تطور ملحوظ في إقامة المنشآت الصحية (إنجاز 800 منشأة صحية) .

-دعم 95% من السكنات بشبكة المياه الصالحة للشرب و إيصال 85% شبكة التطهير.

-الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

-تحسين محسوس في القطاع الفلاحي ، حيث حقق هذا القطاع نسبة نمو قدرها 18,7%.

-نمو بعض القطاعات مثل البناء و الأشغال العمومية و النشاطات المرتبطة بها.

-تحسن في المستوى المعيشي و ارتفاع مستوى الدخل الفردي.

- ارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات 4,7% سنة 2005 إلى 9,3% سنة 2009، ويعود ذلك لارتفاع نسبة النمو في القطاع الفلاحي و قطاع البناء و الأشغال العمومية.

-ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث بلغ عددها ستة 2009 (455000) مؤسسة.¹

الفرع الثاني : برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

تضمن هذا البرنامج الحماسي للتنمية عملية توظيف النمو الاقتصادي من خلال مواصلة ديناميكية دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة السابقة بتخصيص مبلغ 21214 مليار دينار جزائري اي 280 مليار دولار خلال الفترة (2010-2014) و عموما يتكون البرنامج من جزئين :

الأول : برنامج جاري اي استعمال المشاريع الجارية بمبلغ 9680 مليار دينار جزائري اي مايعادل 130 مليار دولار.
الثاني : برنامج جديد اي الانطلاق في مشاريع جديدة وذلك عن طريق تخصيص مبلغ 11534 مليار دينار جزائري اي مايعادل 156 دولار.²

و نوضح التوزيع القطاعي للمبلغ الإجمالي لهذا البرنامج في الجدول التالي :

الجدول رقم(2-3): التوزيع القطاعي لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي حسب كل باب 2010-2014

¹ روضة جديدي ، نفس المرجع السابق ، ص،15،14.

² الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، الجزء الثاني ، البرنامج الحماسي 2010-2014 ، أكتوبر 2014 ، ص،38،

مستخرج من الموقع الالكتروني : [http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010.ar.pdf\(10/02L2018\)](http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010.ar.pdf(10/02L2018))

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مصالح الوزير الأول ملحق بيان السياسة العامة، الملحق 3: قوام برامج التنمية

النسبة %	المبلغ بملايير دج	القطاعات
49,59	10122	أولاً : المحور المتعلق بالتنمية البشرية منها: -التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة ، السكن، الطاقة ، قطاع المياه ، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال.
31,59	6448	ثانياً : المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية منها: -الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.
08,16	1666	ثالثاً: المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية منها : -الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة ادارة العمل.
07,67	1566	رابعاً: المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية منها: -الزراعة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،عناش وتحديث المؤسسات العمومية، إنشاء 80 منطقة صناعية وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي
01,76	360	خامساً : المحور المتعلق بمكافحة البطالة منها: - دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة
01,22	250	سادساً: المحور المتعلق بالبحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال منها: -تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الإلكتروني.
100%	20412	مجموع البرنامج الخماسي (2005-2014)

الاقتصادية و الاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010، ص، ص. 90-92. متوفر على الموقع الإلكتروني :

<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declarationpg2010.at.pdf> (10/02/2018)

من خلال الجدول (2-3): نلاحظ جهود الدولة المنبثقة من أهمية المحافظة على رفاهية السكان، وذلك بتخصيص

مبلغ 10122 مليار دينار جزائري لكل القطاعات الخاصة بالاهتمام بالموارد البشري من صحة و تعليم ،وتعليم

عالي، التعليم والتكوين المهني، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الخ، إضافة إلى ذلك تم تخصيص مبلغ 6448

مليار دينار جزائري اي نسبة 31,59% من المبلغ الإجمالي لصيانة و تحسين الطرق و إنشاء السدود و دعم منشآت

النقل و السكك الحديدية و النقل البحري و الجوي .

كما خصصت الدولة ما يعادل 16،16% من المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج اي ما يقدر ب 1666 مليار دينار جزائري لتعزيز الأمن و قطاع العدالة، إضافة إلى تحسين قطاع المالية و هياكل الخزينة و الضرائب، وأولت الدولة الاهتمام بعملية دعم مشاريع التنمية الاقتصادية من فلاحية، صيد بحري و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ مخصص لها قدر ب 1566 مليار دينار جزائري ما نسبته 07،67% من إجمالي المبلغ .

وأخيرا خصص البرنامج مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير البحث العلمي و تكنولوجيا الاتصال، كما يبين الجدول السابق بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

اما فيما يخص نتائج البرنامج فيمكننا ادراج بعض نتائج البرنامج في النقاط التالية :

ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25،77% حيث بلغت 1،22 مليار دولار سنة 2011، مقابل 0،97 مليار دولار سنة 2010.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2011 إلى 642913 مؤسسة ، تساهم في توفير

منصب عمل 1.676.196.

انخفاض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012 إلى 9،7% . و ارتفاع نسبة التشغيل بطبيعة الحال .

ارتفاع عدد المشاريع من خلال إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق اجهزة دعم التشغيل و يقابله ارتفاع عدد الاستثمارات.¹

¹الموقع السابق،ص،39.

المبحث الثاني: قطاع النفط في الجزائر

يعتبر قطاع النفط في الجزائر أهم مورد في ميزانية الاقتصاد الجزائري فقد مر هذا القطاع بعدة مراحل و نظرا لأهميته سيتم التطرق إلي المراحل التي مر بها هذا القطاع في الجزائر.

المطلب الأول : التطور التاريخي لقطاع النفط الجزائري

كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات أجنبية قبل و بعد الاستقلال مباشرة مما أدى بالجزائر إلى التفكير في استعادت ثروتها ، كما يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الجزائر ، مما استوجب عرض مراحل اكتشاف النفط .

الفرع الأول:لمحة عن قطاع النفط الجزائري

يعود اكتشاف النفط في الجزائر في بداية قرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت على سطح الأرض مثل بئر قليوانيت (جنوب غليزان)المكتشف حوالي سنة 1915 وواد قطرين (جنوب سور الغزلان) وهذه الاكتشافات الأولية كانت عريضة ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.¹ وفي سنة 1946 اكتشفت شركة بترول الصور الفرنسية أول حقل بترولي في "قطرين" ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.²

من أجل استغلال الثروة النفطية في الجزائر فازدادت اهتمامات فرنسا عليه ففي أكتوبر 1958م أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للنفط و للشركة الوطنية للنفط بالجزائر ثم شركة التنقيب و استغلال النفط في صحراء الجزائر.

وفي سنة 1956م تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "علجية" و في نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر و هو حقل "حاسي مسعود" و ذلك في جوان 1956م و هي السنة التي يؤرخ لبداية عهد النفط في الجزائر.

وفي نوفمبر من نفس السنة تم اكتشاف "حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية قدرت بمليون متر مكعب.

¹ عيسى مقلد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ،مذكرة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007-2008 ، ص26 .

² حكيمة حليمي ، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الاسعار و العوائد النفطية خلال الفترة 1975 -2004،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة 8ماي 45 ، قلمة ، الجزائر ، 2006 ص172.

أما غداة الاستقلال فقد ورثت الجزائر وضعها شاذاً و تركة ثقيلة في قطاع النفط حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 58- 1111 الصادر في 22 نوفمبر 1958م و المعروف بالقانون النفطي الصحراوي.¹

بقيت الجزائر في تبعية خارجية لفرنسا تسيطر على صحراء الجزائر، نعي بذلك أن الحقول النفطية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل شركة " ريبال وكريسي " حيث كانت هذه الشركة العاملة في صناعة النفط الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي و الذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف النفطي.

فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية للنقل و تسويق المحروقات " سونطراك" في 31 / 12 / 1963م و التي تساعد علي تشجيع قطاع المحروقات ثم التوصل إلي إتفاقية مع فرنسا في جويلية 1965م، ولقد مثلت هذه الاتفاقية إتفاقية تعاون جزائري فرنسي و شملت:²

رفع نسبة الضريبة من 50% وأصبحت سنتي 1968 و 1969 حوالي 54% و 55% علي الترتيب.

التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب .

استخدام نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية .

رفع حصة الجزائر إلي النصف في الشركة الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلي التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%

إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول بيه في الدول المنتجة.

تزايد دور شركة "سونطراك" نتيجة هذه الاتفاقية و بالرغم من إفتقار شركة " سونطراك" لوسائل الحفر والتنقيب، حيث تم تكليف شركات أجنبية بذلك، نتج عن هذا التكليف تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "الفور" تمتلك فيها شركة "سونطراك" 51% بينما بقيت منها 49% شركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية و بنفس النسبة امتلكت "سونطراك" جزء كن شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة و منها: " ألبيو ، أليسترا، أليرف.

¹ بلقاسم سرايري ، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد و في افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007 - 2008 ، ص 96 .

² حكيمة حليمي ، مرجع سابق ، ص 173 .

كما قامت الزائر بالانضمام لمنظمة " الأوبيك " 1969م لتعزيز قوتها في المجال النفطي و استغلال ما تملكه من امكانيات نفطية.

الفرع الثاني: تطور قطاع النفط في الجزائر

ظل أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري محدودا لذلك سعت الحكومة الوطنية لمفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستقلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر ونظرا لعدم التوصل معها إلى نتائج مرضية بعد عدة اتفاقيات و مفاوضات رفقة الطرف الفرنسي بقي أمام الجزائر الا قرار واحد و هو قرار التأميم بقرار السيطرة على المباشرة على ثروتها النفطية بوضعها تحت ملكية الدولة.¹

أولا: مرحلة التأميم و احتكام "سونطراك" بالقطاع :

كما نعلم ان التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص الى ملكية الدولة ، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء أكانت محلية أو دولية بالعمل فيها، لذلك بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا قامت الجزائر بقرار تأميم المحروقات 24 فيفري 1971 م. وقد أرسلت الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات و إلغاء نظام الامتياز عام 1971م نظاما جديدا لاستغلال المحروقات ، قام على تثبيت الملكية و السيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة " سونطراك " الفاعل الأساسي في القطاع ، ووضع الآليات و الإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة ، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية بتقديم الخدمة و لا تتحصل على المكافأة و تعريض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية.

صنف ثاني يعرف بالعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر و يقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، و عادة ما تكون خدمات تنقيب و إنتاج، لفائدة الشركة الوطنية ، مقابل مكافأة متفق عليها سابقا.²

¹ الحاج قويدر عبد الهادي ، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري خلال الفترة 1986-2009 ، دراسة تحليلية ، ملكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد .

نخصص اقتصاد تنمية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2011-2012، ص.32.

² ح كيمة حليمي ، المرجع السابق، ص، 175 .

ثانيا : مرحلة الإصلاحات الأولى

شهدت السوق النفطية أحداث صعبة، و المتمثلة في الصدمة النفطية 1986م التي كان لها التأثير السلبي على الاقتصاد الجزائري، ما أجبر الجزائر على ادخال أول التعديلات على قطاع المحروقات من خلال القانون 86- 14 و قانون 1991م الذي تلتته مجموعة من التعديلات .

1- قانون 86-14 المؤرخ في 19 اوت 1986

يتضمن القانون 86 - 14 العديد من البنود و الترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر منها:¹

-الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري و يكون مقرها بالجزائر.

-الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية .

-الشراكة في صيغة تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية ، و الوحيدة تقريبا التي تم استعمالها .

-حصر مجال التطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد تبين المادة 23 بوضع أن قطاع الغاز غير معني بذلك ولا يسري عليه القانون،وإذا كانت المادة 23 فقد قصرت مجال تطبيق القانون على قطاع النفط فحسب، فان المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك و حصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمنا حيث قررت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة.

وتوازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الانتاج، أعطي للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات .

وضع مسألة نقل المحروقات خارج اطار الشراكة، و أبقى على احتكار شركة "سونطراك" لشبكات النقل.²

¹ قانون 86 - 14 مؤرخ في 19 أوت 1986م يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات، و استغلالها و نقلها بالأنابيب الجريدة الرسمية ، العدد 35، ص مؤرخة في 27 أوت 1986، ص 1482.

² الحاج قويدر عبد الهادي، نفس المرجع السابق،ص.33.

2- قانون 1991

لم تمضي سوى سنوات قليلة على دخول الجزائر القانون قانون 86 - 14 حيز التنفيذ ليتم ادخال عليه بعض التحسينات تمثلت في صدور القانون الجديد رقم 91- 21 الصادر في ديسمبر 1991 المعدل و المتمم للقانون 86-14 حيث حافظ على البنود الرئيسية التي قد وردت في القانون السابق، و أضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية أهمها :

تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

تسهيلات فيما يخص أقسام المنتج.

توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.

تشجيع التنقيب.

وقبل صدور هذا التعديل مجموعة من القرارات المتعلقة بقطاع المحروقات و نذكر منها :

- مرسوم رقم 87- 157 مؤرخ في 21 جويلية 1987م يتعلق بتصنيف مناطق البحث عن المحروقات و استغلالها .¹
- مرسوم رقم 87- 159 مؤرخ في 21 جويلية 1987م يتعلق بتدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات السائلة و استغلالها .
- مرسوم رقم 88- 34 المؤرخ في فيفري 1988 يتعلق بشروط منح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات و البحث عنها و استغلالها و شروط التخلي عنها و سحبها.²
- مرسوم رقم 88 - 35 المؤرخ في فيفري 1988 يحدد طبيعة الأنابيب و المنشآت الكبرى الملحقة بها و المتعلقة بإنتاج المحروقات ونقلها كما يحدد الإجراءات التي تطبق علي إنجازها .
- مرسوم تنفيذي رقم 94- 43 مؤرخ في 30 جانفي 1994 م يحدد قواعد المحافظة على حقول المحروقات و حماية الطبقات المشتركة التي تحتوي على الماء.¹

¹ مرسوم رقم 87- 157 مؤرخ في 21 جويلية 1987م ، الجريدة الرسمية العدد 30 المؤرخة في 22 جويلية 1987، ص 1165 .

² مرسوم رقم 88- 34 المؤرخ في فيفري 1988 ، الجريدة الرسمية العدد 7 ، المؤرخ في 17 فيفري 1988 ، ص 292 .

-مرسوم تنفيذي رقم 94- 435 مؤرخ في 12 ديسمبر 1994م يعدل و يتم المرسوم رقم 88-34 المؤرخ في فيفري 1988م و المتعلق بشروط منح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات و البحث عنها و استغلالها و شروط التخلي عنها و سحبها.²

ثالثا : قطاع النفط في ضوء الإصلاحات الجديدة

عرف قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بيها الدولة في تعديل و استحداث قوانين و مؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحياتها بصفتها المالكة للثروة الطبيعية و محرك الاستثمارات، فأهم القوانين التي تم المصادقة عليها و ساهمت في ترقية نذكر منها:³

قانون رقم 05-07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 28-40 2005م و تناول كل المسائل المتعلقة بقطاع النفط وتنظيمه بداية من كيفية منح تراخيص الاستكشاف، الاستغلال، و كيفية ممارسة النشاط، و أهم ما جاء في القانون هو رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات و كذلك فتح المجال للاستثمار الأجنبي مع السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنايب إضافة إلى الاهتمام أكثر بالبيئة، كما سمح القانون أيضا بتوسيع المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص.... إلخ.

بالإضافة إلى إلغاء تقاسم الإنتاج و إرسال نظام تعاقدى جديد حيث أعطى نص المادة 48 الحق للمستثمر في امتلاك 70% على الأقل في حقوق المساهمة في أي شركة.

رغم كل هذه الجهود في قطاع المحروقات وجدت الجزائر نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005 م من أجل تجاوز النقائص و السلبيات التي ميزته، فالتجته إلى مزيد من التعديلات كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري في 21 جانفي 2013 م على قانون المحروقات المعدل و المتمم لقانون 2005 م.

¹ مرسوم تنفيذي رقم 94- 43 مؤرخ في 30 جانفي 1994، الجريدة الرسمية العدد 8، المؤرخة في 13 فيفري 1994، ص 4.

² مرسوم تنفيذي رقم 94- 435 مؤرخ في 12 ديسمبر 1994م، الجريدة الرسمية العدد 83 مؤرخة في 21 ديسمبر 1994، ص 10.

³ رشيدة جبدل، انعكاسات تغير أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 27.

المطلب الثاني : صفات خاصة بالنفط الجزائري

إن قيمة كل منتج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي: " الجودة، التكلفة، الآجال" أي كل المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتج و منها مايلي:

الفرع الأول:مزايا عامة للمنتج النفطي

1مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف: مثل التكاليف النقل)

2 مزايا تنافسية تتعلق بالجودة: مثل تميز المنتج عن غيره والذي يتوفر بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة أو لخصائص تمتلكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار.

3مزايا تنافسية تتعلق بالمدة :أي آجال تسليم المنتج و إرساله إلى الزبون (الأسواق).

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة أن منتج النفط الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة، ولذلك فإن التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك لمزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل أنواع النفط، و التي تدخل (إلى جانب التكاليف و المدة) في تحديد احدي مكونات قوته التنافسية.¹

الفرع الثاني: مزايا النفط الجزائري

من خلال هذه المحددات التي تم الإشارة إليها يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية عدة مميزات نذكر منها ما يلي:

أولاً: ميزة الموقع الجغرافي ويقصد بذلك (القرب من أسواق الاستهلاك)، ميزة الموقع الجغرافي و قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كثيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية و كذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا.

وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها النفطية و الغازية في وضع تنافسي أفضل من نفط البلدان الشرق الأوسط و أندونيسيا و نيجيريا و روسيا.

¹ بالقاسم سراري ، نفس المرجع السابق ، ص،ص، 147، 148 .

أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة الرومر، البنولوكس، شمال فرنسا).

يعد النفط الليبي منافسا أيضا للنفط الجزائري وله أهمية بسبب قربه من الشواطئ الأوربية (إيطاليا).

أما عن النفط الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن أن ينافس نفط المومنين التقليديين لأمريكا و منهم على وجه الخصوص " المكسيك، فنزويلا و نفط الخليج العربي، و يعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسمو لأنفسهم مكانة في السوق الأمريكية، و رغم ذلك فقد استطاعت الصادرات النفطية الجزائرية أن تصل إلى السوق، بالنسبة للسوق الآسيوية وهي سوق كبيرة وواعدة مستقبلا، بعد بروز الاقتصاديات الآسيوية وخاصة الصين كدولة مستوردة للنفط الذي تضاعف استهلاكها من النفط خلال التسعينيات و تستورد ثلث احتياجاتها الداخلية ولها معدلات نمو اقتصاد قياسية (10% في سنة 2009) و أصبحت ثاني مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية و ستحتاج إلى كميات متزايدة من الطاقة مستقبلا فوضع الجزائر الجغرافي و بعدها عن السوق يجعل منتجها أقل تنافسية بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط و دول آسيا التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا.

ثانيا: ميزة نوعية النفط الجزائري: إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الاوبك، كما ان أهم المنتجات النفطية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب ، وتعتبر الجزائر من اهم الدول المنتجة المصدرة له ، ويعرف نفط الجزائر الأساسي باسم " صحاري بلند" ويتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت و تميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف الذي كان محور وقطب تحديد اسعار الأوبك. المطلب الثالث: معيقات تتحدى النفط الجزائري

منذ انضمام الجزائر الى منظمة الأوبك وهي تسعى إلى إثبات وجودها على مستوى السوق النفطية فكل دولة تتحدد مكانتها بما تملكه من مزايا تنفرد بها عن باقي الدول فالجزائر تواجه عدة مشاكل في قطاع النفط يضعها أمام تحديات كبيرة للنهوض بهذا القطاع.¹

¹ عيسى مقليد ، نفس المرجع السابق ، ص 49 .

الفرع الثاني : مشاكل و تحديات قطاع النفط في الجزائر

يلاقى قطاع النفط في الجزائر عدة مشاكل تعترضه كاي قطاع اخر مكون للاقتصاد الوطني نستعرضها في الجوانب التالية من بينها:¹

-سعي الدول المستهلكة للنفط لترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار و البحث عن بدائل طاقوية مما يؤدي إلى تراجع الطلب عن النفط ،بالإضافة إلى ارتباط النفط بسعر الدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا و انخفاضاً مما ينعكس سلبياً على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة وتراجع إيراداتها و بالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية.

-صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر يضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي بسبب الاستعمال الكبير.

-محاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة الأزمات النفطية تصيب الدول النامية و يكون تأثيرها سلبياً لطبيعة هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية وبالتالي يؤثر انخفاض أسعار النفط على الجزائر.²

الفرع الثالث : التحديات التي تواجه النفط الجزائري

يعرقل الجزائر في إنتاج النفط مجموعة من التحديات ضف إلى ذلك أن النفط مادة ماضية اي قابلة الزوال وبالتالي لا بد من الاستثمار في الطاقات المتجددة كما لايزال سعر الغاز حتى الآن أقل ثمناً من مصادر الطاقة الأخرى بالإضافة إلى اندماج الشركات متعددة الجنسية في قطاع النفط ، وهو ما سيؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الجزائر التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات النفطية العالمية.

¹ المرجع السابق ،ص 14

²مصطفى بوزامة ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 7-08-أفريل 2008 ، ص 13 .

المطلب الثالث: انعكاس تذبذب أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الوطني

ان مؤشرات الاقتصاد الوطني مرتبطة ارتباطا وثيقا بتغير اسعار النفط في الاتجاهين وهو ما سيتم محاولة توضيحه من خلال دراسة في اسعار النفط ودراسة في مؤشرات الاقتصاد الوطني.

الفرع الاول: دراسة في تغيرات اسعار النفط

عرفت أسعار النفط عدة تقلبات لاسباب مختلفة، والجدول الموالي يوضح بالتفصيل تذبذبات اسعار النفط طيلة ستة عشر سنة (2000-2016).

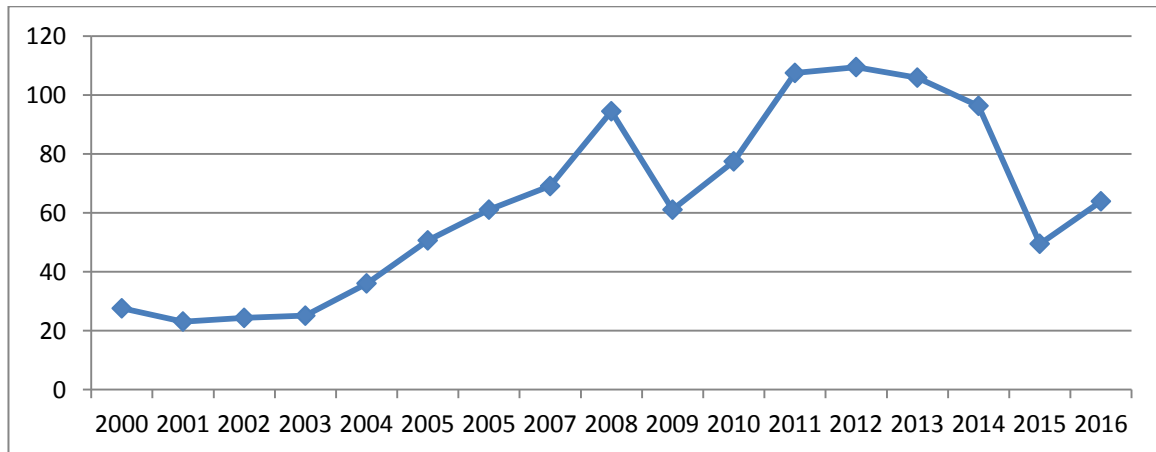
الجدول رقم(2-4): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000 - 2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط	27,6	23,12	24,36	28,1	36,05	50,64	61,08	69,08	94,45	61,06
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
سعر النفط	77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	49.49	63.91			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-4).

نلاحظ عدة تقلبات لأسعار النفط طيلة السنوات المسجلة و للوصول الى تحليل دقيق قمنا برسم الشكل الموالي استنادا على معطيات الجدول السابق

شكل رقم(2-1): يمثل تطور أسعار البترول خلال فترة 2000 - 2016



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-4)

تحليل منحني اسعار النفط :عرفت أسعار النفط العديد من التقلبات و التغييرات ولتحليل أفضل لتطورات أسعار النفط والأزمات النفطية نقسم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل كما يلي :

اولا: مرحلة ثورة اسعار النفط (2000-2008)

ما سجلته هذه الفترة ارتفاعات متتالية ما عدا سنة 2001، وهي السنة التي تراجعت فيها اسعار النفط إلى 23،12 دولار للبرميل وهذا بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم وضع آلية لضبط الأسعار من طرف الأوبك في مارس 2000 والتي من مقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة او النقصان بما يحافظ على اسعار النفط بين حد أدنى 22 دولار للبرميل وحد أعلى للبرميل،وارتفع سعر النفط في ظل هذه الآلية إلى نحو 25 دولار للبرميل في المتوسط خلال الفترة 2001-2003،وبداية من سنة 2004 بدأت الأسعار في الارتفاع بشكل متسارع حيث وصلت أسعار البرلنت إلى 39، 49 دولار للبرميل سنة 2005 وإلى 57،3 دولار للبرميل سنة 2006، وتواصل هذا الارتفاع إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 عندما تخطى سعر النفط الخام عتبة 100 دولار للبرميل،ومن أهم أسباب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة نذكر:

التحسن في النمو الاقتصادي العالمي: ظهرت بوادر التحسن في النمو الاقتصادي العالمي بقوة مما ترتب عنه إرتفاع الطلب على النفط الذي شكل عاملا ضاغطا في اتجاه ارتفاع الأسعار، حيث ارتفع معدل النمو العالمي من 2،6% سنة 2001 إلى 3،1% سنة 2002 إلى 4،1% سنة 2003 ثم إلى 5،3% عام 2004 وهو أعلى مستوى على مدى 16 سنة الماضية، واستمر عند مستوى مرتفع أين بلغ 4،8% و 4،9% سنتي 2005 و 2006 على التوالي.¹

قرار العراق وقف صادراته النفطية: أعلنت العراق عن وقف صادراتها شهر مارس 2002 وذلك بعد تراجع اسعار النفط بعد أحداث سبتمبر 2001، وذلك احتجاجا على الاجتياح الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، ومع هذا القرار ارتفعت الأسعار لتصل إلى 22،6 في شهر مارس 2002 ثم إلى 24،7 مليار دولار للبرميل شهر أبريل 2002

توتر العلاقات الأمريكية -الفرنزويلية: هذا التوتر ادي إلى ارتفاع الاسعار في النصف الثاني من سنة 2002 و عام 2003، بسبب تراجع العرض النفطي، و تراجع إنتاج فنزويلا للنفط بحوالي 1 مليون برميل يوميا .

¹ ضياء مجيد الموسوي، ثورة اسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، بدو ذكر سنة، ص،ص.17،18.

الاضطرابات السياسية في البلدان المنتجة : كاضطرابات فنزويلا ، نيجيريا ، خلاف الحكومة الروسية وشركة بوكوس yokos النفطية بسبب حجم الضرائب المفروض عليها، الأمر الذي ساهم في توقف الإنتاج ويرفقه ارتفاع الاسعار بنسبة 23% ، كذلك الحرب على العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا الذي من شأنه تفعيل صدمة في جانب العرض النفطي .

توتر الجانب المناخي : إعصار كاترينا بالولايات المتحدة الأمريكية و إعصار ايفان في خليج المكسيك

ما يمكن استنتاجه مما سبق : ان إرتفاع اسعار النفط في هذه الفترة إلى مستويات قياسية هو نتيجة تتضافر عوامل عديدة ذات الطبيعة المناخية و الجيوسياسية ، حيث وصلت في جويلية 2008 سعر 147 دولار للبرميل وهذا بعد أن تخطت لأول مرة عتبة 100 دولار للبرميل شهر مارس 2008.¹

ثانيا : البداية بأزمة و النهاية بأزمة (2000-2014)

شهد العالم في الربع الأخير من سنة 2008 ، أزمة مالية سميت بأزمة الرهن العقاري 2007، التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل إلى باقي دول العالم في نهاية سنة 2008 و 2009 ولم تسلم السوق النفطية من هذه الأزمة فبعد موجة ارتفاع أسعار النفط إلى غاية جويلية 2008 لم يلبث هذا الارتفاع طويلا حتى تأثرت أسعار أسهم الشركات النفطية في البورصات وانعكس ذلك على أسعار النفط الخام التي خسرت في ثلاث أشهر 70 دولار ، فبلغ سعر النفط مع بداية أكتوبر 2000 سعر 80 دولار للبرميل وواصل إلى 12،40 دولار للبرميل يوم 5 ديسمبر 2008 ليستمر انخفاض الأسعار إلى 61 دولار للبرميل من سنة 2009 ، بنسبة انخفاض تقدر ب 35،4% مقارنة بسنة 2008، من هنا يمكن القول ان السوق النفطية احتاجت إلى 3 سنوات للارتفاع من 40 دولار إلى 147 دولار للبرميل، إلا أن الانخفاض إلى مايقارب 40 دولار للبرميل حدث خلال 5 أشهر فقط . بالتالي فإن أسعار النفط تأثرت سلبا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية .²

بعد التعافي نوعا ما وارتفاع الطلب العالمي للنفط من طرف دول شرق آسيا و الصين ، فانتعشت أسعار النفط سنة 2010 أين بلغت 77،45 دولار للبرميل، فيما عرفت سنة 2011 ارتفاع أسعار النفط و تجاوز عتبة 100 دولار للبرميل ، وبلغ المتوسط السنوي 107،46 دولار للبرميل أي بارتفاع بحوالي 28% تقريبا ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع

¹ المرجع السابق، ص.20 .

² عزيزة بن سميحة بن عمارة ، الدول النامية و أزمة المديونية (الاسباب و الحلول)، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2014، ص.75.

الطلب العالمي للنفط من قبل الاقتصادية الآسيوية وفي مقدمتها اليابان التي شهدت اضطرابات مناخية (تسونامي ، زلزال ، توهوكو) ضف إلى ذلك حادثة انفجار 10 مفاعلات نووية وتوقف 5 مصافي للمنتجات النفطية لتر تنتج أزيد من 1,2 مليون برميل، بالإضافة إلى ما سمي بالربيع العربي وما رفاقه من اضطرابات سياسية خاصة بعد توقف صادرات ليبيا النفطية .

ثالثا : مرحلة الأزمة النفطية (2014-2016)

نجد من خلال الجدول أن أسعار النفط في 2014 بدأت بالانخفاض المفاجئ لتصل إلى 96,29 دولار/برميل وتزايدت حدودها بعد قرار الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند 30 مليون برميل في اليوم، ليلغ سعر سله خامات الأوبك في النصف الأول من سنة 2015 حوالي 50 دولار للبرميل مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات وهو 495 خلال شهر جانفي 2015 ، غير أن هذا تحسن نوعا ما في أواخر 2015 لكن سرعان ما عاد إلى التراجع إلى أن وصل إلى حدود 63 دولار للبرميل بداية 2016.

ويمكن تلخيص أسباب الأزمة النفطية في ما يلي:

- زيادة الإمدادات من دول خارج الأوبك المتزامنة مع تباطئ نمو الطلب العالمي على النفط والزيادة في هذه الإمدادات جاءت من مصادر عدة أهمها النفط الصخري من الو.م.أ.
 - مساهمة ارتفاع الأسعار من خلال السنوات السابقة وتطور التكنولوجيا في توسيع الإنتاج من المصادر البديلة تزامنا مع النمو المتباطئ في الطلب على النفط.
 - مشاكل اقتصادية في بعض الدول المستهلكة الأوروبية واليابان.
 - انخفاض النمو عما كان متوقعا له في العديد من الدول الناشئة كإندونيسيا والصين والبرازيل.
- توجه الدول الصناعية نحو التنوع في الإمدادات وتوجهها نحو تحقيق أمن الطاقة، حيث باشرت باتخاذ سلسلة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك، وزيادة كفاءة استخدام النفط، وتشجيع إنتاج مصادر بديلة.⁽¹⁾

(1) ملخص دراسة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترو (OPEC)، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء: نوفمبر 2015، ص 5.

الفرع الثاني: دراسة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري

سنحاول في هذا الجانب توضيح انعكاس اسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الوطني وهذا ماسنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000-2016)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر النفط (مليار دولار)	27,6	23,12	24,36	28,1	36,05	50,64	61,08	69,08	94,45
التضخم %	0,4	3,5	2,2	3,5	3,7	1,4	2,3	3,7	4,9
احتياطات الصرف (مليار دولار)	4.4	17,9	23,2	32,5	43,11	59,2	72	110	143,1
بطالة	29,50	27,31	25,66	23,72	17,66	15,27	12,51	13,79	11,3
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعرالنفط (مليار دولار)	61,06	77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	49.49	63.91	
احتياطات الصرف (مليار دولار)	147,2	150	182,2	193,9	208,6	221,5	160	114,1	
بطالة	10,17	10	10,00	11	9,8	10,6	11,2	10,5	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات وبيانات البنك الدولي

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم (2-5) نلاحظ ما يلي:

التضخم: تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 2,2% أدنى قيمة لها سنة 2002 وسعر النفط وصل الى 24.36 مليار دولار من نفس السنة بينما بلغت معدلات التضخم 8,9% كأعلى قيمة لها سنة 2012 وانخفضت إلى 6,4 سنة 2016 أي ان سعر النفط ينعكس على معدلات التضخم يلايجاب او السلب .

احتياطي الصرف : احتياطات البلاد من النقد الأجنبي نلاحظ انها سجلت 4,4 سنة 2000 وبلغت مستوى قياسي في نهاية 2011 حيث قدرت ب 182,2 مليار دولار مقابل 150 دولار في نهاية 2010 وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية والشكل التالي يوضح تطور احتياطي الصرف الجزائري ،بداية من 2014 إلى 2019

-الشكل رقم(2-2): تطور احتياطي الصرف الجزائري 2014- 2016 مليار دولار



المصدر: تطور احتياطي الصرف و أسباب تراجعها الى غاية 2019 على الموقع الالكتروني:

-eco.www.algeria.com

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان احتياطات الصرف للجزائر تراجعت إلى 1,144 مليار دولار بنهاية 2015 أي بانخفاض ب 35 مليار دولار تقريبا خلال سنة واحدة مقارنة بسنة 2014 أين بلغ 93.178 مليار دولار، حسب ما أفاد به ممثل لصندوق النقد الدولي مقابل 194 مليون دولار في 2013 . و سيستمر هذا التراجع الى غاية سنة 2019 بسبب العجز المتوقع أن يسجل في ميزان المدفوعات الذي يحسب حركة رؤوس الأموال والعملية الصعبة التي تخرج من

الجزائر وتدخل إليها و هذا بسبب انخفاض اسعار النفط . و سيبلغ عجز ميزان المدفوعات حسب توقعات خبراء الحكومة، في 2017 حدود 2.11 مليار دولار وفي 2018 مستوى 4.5 مليار دولار. هذا وسيتم تغطية هذا العجز من خلال اللجوء إلى احتياطي الصرف ما يفسر استمرار تقلص هذا الأخير.

البطالة : أعلى البيانات سجلت في سنة 2000 بنسبة 29,50% وهي أعلى نسبة لمؤشر البطالة، مقارنة بسعر النفط من نفس السنة الذي سجل 27,6، فيما كانت سنة 2013 هي أدنى نسبة 8,9، فيما نلاحظ تحسن ملحوظ لسعر النفط سنة 2013 مقارنة بسنة 2000، لتعود بالارتفاع من جديد سنتي 2014 و 2015 بنسبة 10,6 و 11,2، على التوالي ويعود هذا الارتفاع في نسبة البطالة لانخفاض اسعار النفط، ونلاحظ انخفاض طفيف في سنة 2016 بنسبة 10,05%.

خلاصة الفصل

ان الجزائر تعتبر كغيرها من الدول العربية النفطية دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد على مورد ناضب و ذلك من خلال الاستفادة من عوائده في النهوض بالاقتصاد الوطني ووفقا لما تم التطرق اليه في هذا الفصل تم استخلاص جملة من النقاط نوضحها فيما يلي:

- كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات أجنبية قبل و بعد الاستقلال مباشرة و مر اكتشاف النفط في الجزائر بمراحل عديدة في سنة 1956 م تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "علجية"، ثم حاسي الرمل و حاسي مسعود في جوان من نفس السنة.

- بقيت الجزائر في تبعية خارجية لفرنسا تسيطر على صحراء الجزائر مما أدى بالجزائر إلى التفكير في استعادت ثروتها بعد الاستقلال فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية للنقل و تسويق المحروقات "سونطراك" في 31/12/1963م.

- قامت الجزائر باصلاحات ذاتية و اخرى مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي من اجل انعاش الاقتصاد الوطني و سعت لتطبيق برامج تنموية من بينها برنامج النمو الاقتصادي (2005-2014) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

- يعتبر قطاع النفط في الجزائر أهم مورد في ميزانية الاقتصاد الجزائري حيث يساهم بنسبة كبيرة فيها.

- رغم امتلاك الجزائر كل المقومات التي تؤهلها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة إلا أن الاعتماد المفرط على قطاع النفط يشكل عائق كبيرا أمام تحقيق أهداف الاقتصاد الجزائري، فوضعية هذا الاخير تتوقف على حركة التقلبات السعرية للنفط و المرتبطة بالعوامل الخارجية، وهو ما يشكل خطر في حالة الصدمات النفطية.

- يؤثر سعر النفط على كل المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري نذكر منها التضخم الذي له علاقة باسعار النفط كذلك هو الحال بالنسبة للبطالة ، واحتياطي الصرف الذي قد يبلغ ذروته في حالة ارتفاع اسعار النفط على مستوى الاسواق العالمية.

الفصل الثالث:

انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة المالية و
النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تطورات ومراحل، فرضتها التغيرات في السوق النفطية وخاصة مع بداية سنة 2000 وصولا الى يومنا هذا، حيث تميزت هذه المرحلة بطفرة مالية كبيرة وحازت الجباية البترولية الجانب الاهم والاكبر من موارد الدولة وصولا الى يومنا هذا حيث تميزت هذه المرحلة بطفرة مالية كبيرة و حازت الجباية البترولية الجانب الاكبر منها، كما تميزت الحصيلة المالية بتقلبات و عدم الاستقرار و عرفت انتعاشا لا مثيل له في بداية الألفية و اصبحت اداة فعالة بيد الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق زيادة و ضغط الانفاق العام في اطار سياسة مالية توسعية، فيما سجلت في السنوات الأخيرة انهيار الاحتياطات بسبب انخفاض اسعار النفط فلم تجد السلطات حلا أمامها سوى استحداث آلية التمويل الغير تقليدي لدعم الجانب التمويلي للاقتصاد، وهو ما سيتم التطرق اليه من خلال هذا الفصل حيث خصص:

-المبحث الأول : واقع السياسة المالية في الجزائر وأسعار النفط .

-المبحث الثاني : واقع انعكاس تغير اسعار النفط على السياسة النقدية .

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر وأسعار النفط

يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث أبعاد متداخلة و متكاملة هي : المحدد الاقتصادي المتمثل في قيمة تغير الهيكل الاقتصادي و المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية و المحدد المالي المتمثل في السير المالي الناتج عن قطاع المحروقات . إن السير الحسن للسياسة المالية و استقرار معدلات الدين العمومي و عجز الموازنة مرهونا أولا بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية، وهذا بدوره مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا ما يضفي ميزة تحكم هذا المورد في صياغة اساليب السياسة المالية في الجزائرية.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية، لذلك الضروري أن نقدم تعريفا مختصرا لماهية وواقع السياسة المالية بالإضافة إلى أهدافها الأساسية.

الفرع الأول : تعريف السياسة المالية

يأتي مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "fis" وتعني حافظة النقود أو الخزنة، حيث يتضمن معناها كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، على العموم تعددت التعاريف للسياسة المالية ونورد بعض منها فيما يلي:

التعريف الأول: "بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة".

هي : "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي و العمالة و الاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة".¹

التعريف الثاني: عرفها الكلاسيكيون بأنها: " عملية تغيير حجم الأنفاق الحكومي ، أو الإيراد العام و ذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة ، أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفق العامة و حصيلة الإيرادات للدولة تقوم الدولة بتغيير أحد جانبي الميزانية لغرض إنشاء التوازن بينه".²

¹ زكريا الدوري و يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2006 ، ص.185.

² كمال أمين الوصال و محمود يونس ، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية ، 2004 ، ص.311.

التعريف الثالث : السياسة المالية: "هي دراسة تحليله للنشاط المالي للقطاع العام و سيتتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيها تكييفها لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة، وكذا تكييفها نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني و تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب من طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات".¹

التعريف الرابع: هي " تلك السياسة المتعلقة بالأمر المالية الدولية و الهادفة إلي تحقيق التوازن في الموازنة العامة و الزيادة في الإنتاج ومنع حدوث التضخم و الكساد".

التعريف الخامس : كما عرف الكينزيين السياسة المالية بأنها: " الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني و إحداث تغيرات واضحة، بحيث تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج و التشغيل و معدلات النمو الاقتصادي ".

التعريف السادس : في الأدب الاقتصادي الألماني تعرف: "بوصفها مرادف للتوجه المالي "fiscal dirigisme" و على أنها السياسة التي تهدف إلي تحقيق السياسة العامة من خلال استخدام الحكومة للحوافز و الكابح في النظام السوق الحر التنافسي".²

من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكن القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، بمعنى استخدام الحكومة لبرامج النفاق و الإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار المرغوبة علي التنمية و معالجة مشاكل الاقتصاد.

¹ سوزي عادل ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، 2003، ص، 27، 28.

² سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، جامعة بيروت العربية ، لبنان، 2003، ص. 460 .

الفرع الثاني : أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات و النفقات العامة من طرف للدولة، فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكيف أدواتها، وذلك من خلال دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و يقصد به تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة و تفادي التغيرات الحدة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل النمو الحقيقي متناسب مع حجم الناتج القومي .

حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد و الرواج نظرا لأثرها المباشر علي مستوى التشغيل و مستوى الأسعار و مستوى الدخل الوطني، و تعتمد السياسة الاقتصادية هنا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي علي أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها علي الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية.¹

المطلب الثاني: الحماية البترولية و السياسة المالية (2000-2016)

تعد الحماية البترولية في الجزائر أهم إيراد تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها العامة و ذلك لتمويل نفقاتها العامة، فالجزائر تمتلك ثروات باطنية ضخمة و متنوعة بين البترول و الغاز الطبيعي مما جعل أغلب الاستثمارات الأجنبية تنحني لقطاع المحروقات بالإضافة إلى التطورات التي عرفت أسعار البترول في السنوات الأخيرة، فقد عرفت تطور سريع بعد سنة 2000 و انهيار خطير مع منتصف سنة 2014 أين تجاوزت الأسعار من 109 دولار للبرميل في سنة 2013 إلى أن وصلت مادون 50 دولار في جانفي سنة 2016، و هو ما جعل إيراداتها العامة في وضعية صعبة نظرا لأهمية الحماية البترولية في هيكل الإيرادات العامة.

الفرع الأول: الحماية البترولية و تمويل الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2016

تتكون الإيرادات العامة للدولة من إيرادات جبائية و إيرادات غير جبائية ، تتمثل الأولى في الإيرادات الجبائية البترولية و إيرادات الجبائية العادية، أما باقي الإيرادات العامة هي إيرادات غير جبائية مثل الحقوق و أن الإيرادات الجبائية

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، مجموعة نيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص.44.

هي الممول الرئيسي للإيرادات العامة لأنها تساهم في الإيرادات العامة بنسب تفوق 96%، فأن الاقتصاد الجزائري يعد اقتصادا ريعي يعتمد في مجمله على صادرات المحروقات الأمر الذي ينعكس إيجابا على تراكم عوائد الجباية البترولية.¹

إن انتعاش أسعار البترول مع بداية الألفية الجديدة كان لها أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري حيث عرفت جميع المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية تحسنا كبيرا، ومن بين المؤشرات الجباية البترولية عرفت تطورا كبيرا وهو ما انعكس إيجابيا على مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3-5): توضح تطور إجمالي إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2016

السنة	إجمالي إيرادات الجباية البترولية (1)	إجمالي الإيرادات الجبائية (2)	إجمالي الإيرادات العامة (3)	مساهمة %	مساهمة %
2000	113,237	1522,735	1578,1	74,34	77,64
2001	964,464	1362,762	1505,5	64,06	70,77
2002	942,904	1425,8	1603,3	58,81	66,33
2003	1284,974	1809,899	1966,6	65,33	70,56
2004	1485,699	2066,11	2229,7	73,57	71,50
2005	2267,83	2908,308	3082,5	66,63	77,57
2006	2714,0	3434,884	3639,8	73,57	79,01
2007	2411,848	3178,598	3639,8	74,56	75,87
2008	4003,559	4968,84	5190,1	65,40	80,57
2009	2327,675	3474,285	3676,0	77,13	66,99
2010	2820,010	4118,01	4392,9	63,32	68,47
2011	3829,720	5356,82	5790,1	64,19	71,49
2012	4054,349	5962,949	6330,3	66,14	69,99
2013	3670,131	5709,15	5957,546	63,95	64,42

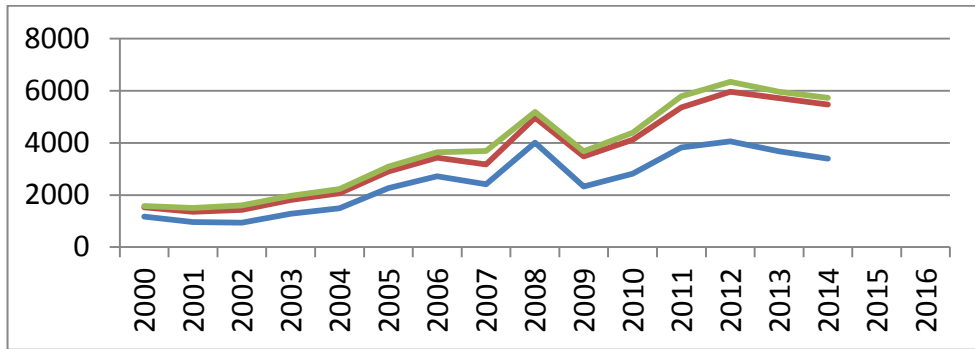
¹ فجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل ضهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، الموسم الجامعي 2016-2017، ص. 226.

59,26	61,99	5721,048	5468,998	3390,421	2014
66,56	71,44	متوسط الفترة 2014 -2000			

Source : minister de finance, direction de politique et prévision, sur web : www.dgpp-mf.dz cite

consulté 22-05-2018 à 13-39.

الشكل (3-3) منحني بياني يوضح: تطور إجمالي إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2016



من إعداد الطالبة تبعا لمعطيات الجدول (3-5)

اولا / الجباية البترولية و مدى مساهمتها في الإيرادات الجبائية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية تستحوذ على النسبة الأعظم في تمويل هذه الإيرادات حيث بلغت نسبة المساهمة 77.04% سنة 2000 إلى أنها انخفضت سنتي 2001-2002 أين وصلت إلى 70.77% و 66.13% على التوالي، و يرجع هذا السبب إلى تراجع أسعار البترول (أحداث أكتوبر 2001)، خلال هذه الفترة الأمر الذي أدى إلي تراجع إيرادات الجباية البترولية، ثم تدارك حصيلة الجباية البترولية نسبة مساهمتها في الإيرادات الجبائية منذ سنة 2003 حيث بلغت خلال هذه السنة 70.99% ثم 79.01% سنة 2006، وعرفت منذ سنة 2008 نسبة المساهمة الأكبر منذ التسعينيات مقدار 80,57%، حيث وصلت إيرادات الجباية البترولية لهذه السنة 4003599 مليار دج في حين بلغت الإيرادات الجبائية 4191.1 مليار أي بفارق 965.249 مليون دج فقط.

كما عرفت هذه النسبة انخفاضا سنة 2009، أين عرف النمو الاقتصادي العالمي تدهورا من جراء الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلي انخفاض الطلب علي الطاقة مما يعكس سلبا إيرادات الجباية البترولية التي عرفت

انخفاضاً في تلك السنة وبلغت نسبة مساهمتها 66.99% أي انخفضت نسبة المساهمة بنسبة 13.58% ثم عاود الارتفاع في نسبة المساهمة الجبائية البترولية في الإيرادات الجبائية في السنوات الأخيرة بسبب عودة الانتعاش الاقتصادي العالمي، و عموماً تراوحت نسبة المساهمة الجبائية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية ما بين 64.42% أي 80.57%، بمتوسط قدره 71.72% خلال الفترة (2000-2014).

من خلال هذا التحليل نستنتج نقطتين هامتين هما:¹

- التناسب في الارتفاع و الانخفاض بين الجباية البترولية و إجمالي الإيرادات الجبائية، الأمر الذي يفسر لنا أهمية الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات و الجبائية و مدى وزنها في الموازنة العامة.
- نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات الجبائية و التي تعد ضعيفة جداً رغم الإصلاحات التي اتخذت منذ سنة 2007 إلا أنها لم تتجاوز 30% عموماً، الأمر الذي جعل الإيرادات الجبائية رهن التقلبات التي يمكن أن تحدث العوائد الجبائية.

ثانياً/ مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة

من خلال الجدول والمنحني البياني أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية تساهم في الإيرادات العامة بنسبة تفوق 60% على العموم، حيث بلغت نسبة المساهمة 74.13% سنة 2000، كما انخفضت سنتي 2001 و 2002 إلى 64.06% و 58.81% على التوالي، وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة.

ثم عاودت نسب المساهمة في الارتفاع خلال فترة (2001-2008)، حيث بلغت مساهمتها 77.13% سنة 2008، أين عرفت إيرادات الجباية البترولية انتعاشاً كبيراً خلال هذه السنة حيث بلغت إيراداتها 4003.599 مليار دينار جزائري، أما خلال فترة (2009-2014) شهدت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة بالنسبة للجباية البترولية تراجعاً حيث تراوحت النسبة ما بين 61.73% و 14.64%، و سبب هذا التراجع هو التطور الحاصل في الإيرادات غير الجبائية.

كما شهدت هذه الفترة تزايداً القوة العاملة الأمر الذي أدى إلى تزايد الاقتطاعات من خلال الضريبة على الدخل الإجمالي IDG (الضريبة على المرتبات والأجور) من جهة أخرى، بالإضافة إلى ما شهدته هذه الفترة من نمو في فاتورة

¹ minister de finance, direction de politique et prévision, sur web : www.dgpp-mf.dz cite

الواردات التي انعكست إيجابا على الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات من جهة ثانية، حيث تساهم هاتين الضريبتين بأكثر من 50% من إيرادات الجباية العادية، ناهيك عن تطور نوعا ما في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS بعد التخفيضات على معدل هذه الأخيرة الذي وصل إلى 25% و 23% في بعض الأنشطة الأخرى بعدا كان يقدر بحوالي 40% سنة 1992، كل هذه التغيرات أدت إلي تزايد الحصيلة المالية للجباية العادية مما سمح لها بمشاركة الجباية البترولية بالمساهمة في الإيرادات العامة للدولة.

الفرع الثاني : الجباية البترولية وتغطية النفقات العامة في الجزائر خلال (2000 - 2016)

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير و التي تتعلق عموما بالنشاط الطبيعي و العادي للدولة، و تمكن هذه النفقات الدولة من تسيير و أداء مهامها الجارية، أما القسم الثاني فيتمثل في نفقات التجهيز وهي تلك النفقات المخصصة للاستثمارات المنجزة من مثل بناء المصانع وغيرها.

وكذلك الاستثمارات الاجتماعية مثل المدارس، المستشفيات ... الخ ومن زاوية تطور النفقات في ميزانية الجزائر، عرفت النفقات العمومية تطورا حسب المرحلة التي تمر بها الدولة سواء من ضائقة مالية كسنوات الثمانينيات أو طفرة مالية مع بداية الألفية الجديدة، على العموم عرفت النفقات العمومية تطورا إلا في سنة 1987 و التي انخفضت فيها إجمالي النفقات بحوالي 1.42% و الأمر كذلك يتعلق بنفقات التسيير و التي شهدت نموا متسعا خاصة بعد سنة 2000 و انخفضت مرة واحدة سنة 2013 بقدر 13.61% أما باقي النفقات أي نفقات التجهيز فقد شهدت العديد من التقلبات و هو ما يوحي ارتباط هذه النفقات بإيرادات الجباية البترولية والتي تخضع بدورها إلى العديد من التغيرات الخارجية ، وعليه انخفضت نفقات التجهيز في السنوات كل من السنوات التالية: 2010 (11.79%)، 2013، (16.82%).

بما أن الجباية البترولية عرفت تقلبات عدة و التي تم التطرق إليها سابقا، سنحاول تحليل الدور الذي ستقوم به في تغطية نفقات الميزانية، خاصة أن الجزائر عرفت العديد من البرامج و المخططات الاقتصادية و الاجتماعية وخصوصا منذ سنة 2000 و التي الى تطور إيرادات الجباية البترولية بسبب تحسن أسعار البترول الأمر الذي سمح للجزائر في تبني من خلال سياسة الانفاقية التوسعية و ذلك لزيادة وتيرة النمو الاقتصادي و هو ما تجسد من خلال برامج الإنعاش الخماسية

2001-2004 و البرنامج التكميلي 2005-2009 و البرنامج 2010-2014 و الآن بصدد برنامج خماسي رابع 2015-2019 خصص له أزيد من 282 مليار دولار.¹

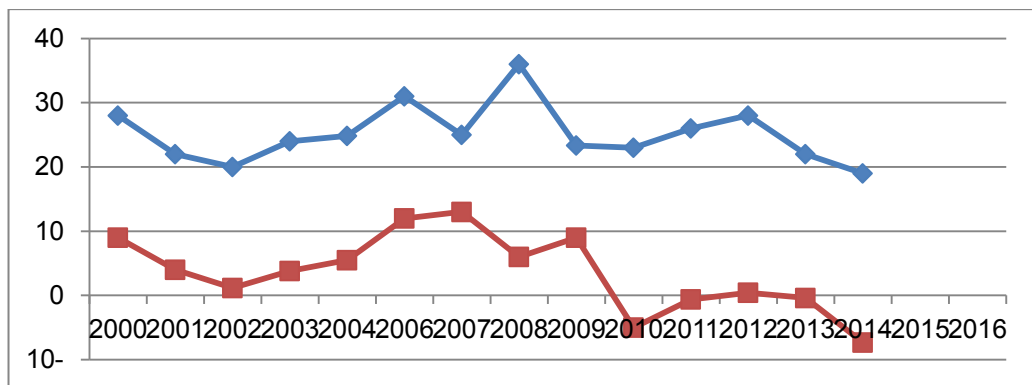
الفرع الثالث: الجباية البترولية و رصيد الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2000-2016

إن رصيد الموازنة العامة للدولة هو أحسن مؤشر لدراسة التوازن المالي من أجل تحديد العلاقة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، ومثلما تم التطرق إليه سابقا في مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، والتي فاقت على العموم نسبة 60% وخاصة في ظل الألفية، من خلال الجدول الموالي الذي سنبرز من خلاله دور الجباية في تحقيق التوازن المالي للميزانية العامة للدولة.

الجدول رقم(3-6): تطور النسب الجباية البترولية وصيد الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي العام خلال الفترة 2000 - 2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
FP/PIB%	28.45	22.81	20.84	24.46	24.16	29.98	31.92	25.78	36.25
SB/PIB%	9.7	4.36	1.16	3.81	5.49	12.96	13.95	6.19	9.05
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016		
FP/PIB%	23.51	26.25	28.53	22.09	19.7				
SB/PIB%	0.61	-0.43	-5.05	-0.4	-7.33				

المصدر: من إعداد الطالبة تبعا لإحصائيات الديوان الوطني www.ons.dz



¹ فتحاتي عبد الحميد، المرجع السابق، ص، ص.232.233.

منحني رقم (3-5) يوضح تطور النسب الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي العام خلال الفترة 2000 - 2015

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن التغيرات التي تطرأ علي الجباية البترولية يتبعها تغير مماثل من قبل رصيد الميزانية العامة، حيث نلاحظ مع بداية ثورة اسعار النفط التي كان لها أثر إيجابي على إيرادات الجباية البترولية حيث سجلت هذه الإيرادات مستويات قياسية، الأمر الذي أدى بالحكومة بإنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 لامتناس فوائض الجباية البترولية ، كما نلاحظ من الجدول اعلاه أن الفترة 2000-2008 عرفت نسبة الجباية إلى الناتج الداخلي الخام نسبا مرتفعة وصلت إلى 36,25% سنة 2008، ومن الجانب الآخر أدت التطورات التي عرفت الجباية البترولية إلى تحقيق فوائض مالية للميزانية العامة للدولة .

حيث تراوحت نسبها إلى الناتج الداخلي الخام من 1,16% سنة 2002 إلى 13,95% سنة 2006، أما في سنة 2009 وبسبب الأزمة المالية العالمية وأثرها على السوق النفطية التي أدت إلى تراجع اسعار النفط بنسبة 40% تقريبا كان لها أثر بليغ على إيرادات الجباية البترولية ورصيد الميزانية ، حيث تراجعت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 40,98% كما حققت الميزانية عجزا قدره 570,3 مليار دج نسبة 5,72% إلى الناتج الداخلي الخام، وعرفت الجباية البترولية في فترة 2010-2013 معدلات نمو إيجابية مع تراجع طفيف سنة 2013 والذي كان سببه انخفاض إنتاج المحروقات .

أما عن تراجع إيرادات الجباية البترولية سنة بنسبة 7,87% بسبب الأزمة النفطية التي بدت علاماتها شهر جوان من سنة ووصولها الي السنة الحالية 2018، أما عن رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2009-2014 فقد شهدت عجز دائم بلغ هذا العجز سنة 2014 مبلغ قدره 1261، مليار دج وهو أكبر عجز عرفت ميزانية الدولة منذ الاستقلال ورغم انتعاش الإيرادات العامة عموما الجباية البترولية خصوصا 2010-2012 إلى أن العجز تواصل ، ويمكن تحليل هذا إلى الزيادات الكبيرة التي عرفت معدلات الإنفاق العام وخاصة نفقات ال تسير ، وبالتالي فهذا العجز يعود إلى العجز من جانب النفقات العامة وليس انخفاض الإيرادات العامة.

المطلب الثالث: الجباية البترولية وتمويل صندوق ضبط الايرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

لتقليل الاعتماد المفرط لإيرادات النفط قامت الكثير من البلدان المنتجة للنفط من بينها الجزائر بإنشاء صناديق ثروة سيادية بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية حيث سمي في الجزائر صندوق ضبط الإيرادات" وقد تختلف التسميات من صناديق التثبيت إلى صناديق النفط لكن الهدف واحد :

* معالجة مشكلات الناشئة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية من آثارها المدمرة على الاقتصاديات الوطنية.

* ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و بالتالي فهي ذات طابع ادخاري.

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

لقد أصبح الصندوق منذ إنشائه أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها حيث أثبتت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية وللصدمات الخارجية مثل "صدمة أسعار النفط" على الموازنة العامة للدولة كما أثبت فعاليته في تسديد المديونية الخارجية بشقيها الداخلية و الخارجية.

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلي الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 02 المؤرخ في 27 جوان لسنة 2000 و التي ينص على التالي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات: فوائض القيمة الجيائية الناتجة عن مستوي أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق أما في جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية، و تخفيض الدين العام و يعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية من خلال النظر لنص المادة نستطيع استنتاج بعض الملاحظات المهمة حول هذا الصندوق:

- ✓ إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية.
- ✓ وظائف الصندوق حددت أساسا بهدف امتصاص الفائض من خلال إيرادات الجباية البترولية التي تفوق 37 دولار للبرميل، و تسوية و سد العجز في الميزانية العامة للدولة و الذي قد نتج عنها لآثار تضر بالاقتصاد الوطني. أخيرا تسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها و تخفيضها¹، ومنذ انشاء الصندوق صدرت عدة مراسيم و تعليمات حددت عناصره وكيفية تسييره مثل:

Articles 10 . loi N°2000/02 DU 27/06/2000 comprendre la loi refinance complémentaire 2000, journal officiel de la republique algérienne, 28 juin 2017, N° 37, P 7.¹

-مرسوم تنفيذي رقم 67/02 الصادر بتاريخ 06-06-2002 و الذي يحدد كيفية سير حسابات التخصيص الخاص رقم 103/302.

-تعليمة رقم 18-06-2002 من طرف المدير العام للخرينة و الذي يحدد شروط تطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 02-67 و كيفية تسيير الصندوق ولقد تم تعديل بعض القواعد و الأسس التي أنشأ من خلالها الصندوق و ذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004، حيث تضمن نص المادة رقم 66 من القانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 و المتضمن قانون المالية لسنة 2004 على : تعدل المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 ديسمبر 2000 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بحيث تحرر كما يلي:¹

- من جانب النفقات : تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية و أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.
- تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوي إيرادات الجباية البترولية يقل عن 37 دولار والحد من المديونية العمومية الداخلية و الخارجية وإضافة إلي وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

الفرع الثاني: تحليل علاقة بين صندوق ضبط الايرادات و اسعار النفط

تميزت سنة 2000 ببداية تقلبات حادة في أسعار النفط مقارنة بالسنوات التي سبقتها،و يمثل هذا التقلب في أسعار النفط السبب الرئيسي لتغير مداخل الجباية البترولية منذ ذلك الوقت، حيث يمكننا توضيح هذه العلاقة من خلال الشكلين اللذان يوضحان تطورات أسعار المحروقات.²

جدول رقم (3-7) : يوضح العلاقة بين أسعار النفط و إيرادات الجباية البترولية في الجزائر

¹ المواد 1-2-3-4-5-6، المرسوم التنفيذي رقم 02-67 الموافق ل 6 فيفري 2002 الذي يحدد كيفية سير حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه صندوق ضبط الموارد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، فيفري 2002 ص، 36.

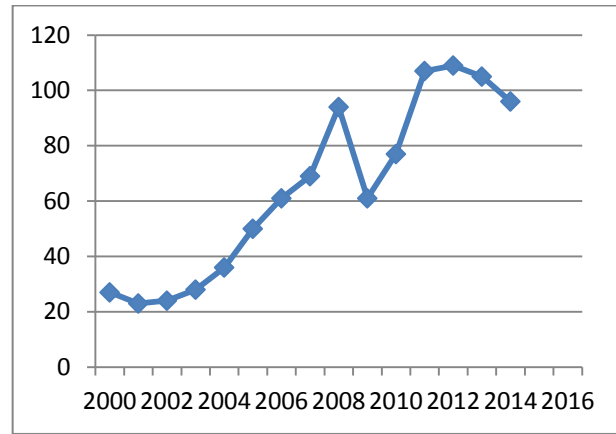
² بوقليح نبيل، فعالية الصناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مجلة الاكاديمية الاجتماعية والانسانية ، دورية سيداسية ، جامعة الشلف العدد4، 2010، ص85.

الفصل الثالث انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة المالية و النقدية في الجزائر خلال 2000-2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
سعر البرميل بالدولار	27,6	23,12	24,36	28,1	36,05	50,64	61,08	69,08	
إيرادات الجباية البترولية " مليار دولار "	113,237	964,464	942,904	1284,974	1485,699	2267,83	2714	2411,848	
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر البرميل بالدولار	94,45	61,06	77,45	107	109,45	105,87	96,29	46,49	
إيرادات الجباية البترولية " مليار دولار "	4003,559	2327,657	2820,01	38209,72	4054,349	3670,131	3390,421		

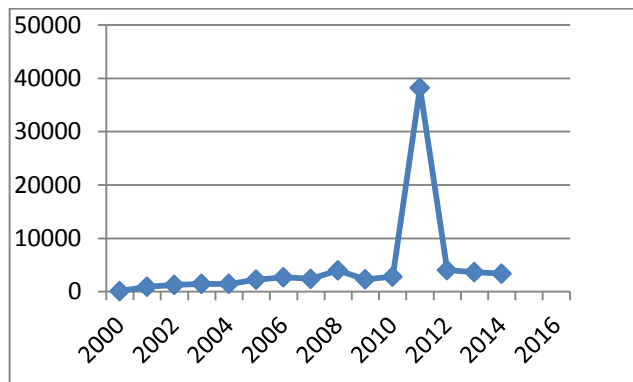
المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الشكل: رقم (3-5) يوضح أسعار النفط في الجزائر



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

الشكل: (3-6) يوضح إيرادات الجباية البترولية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال تحليلنا للجدول والشكلين نستنتج أن الموارد الجبائية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في السوق الدولية الذي يعتبر متغير خارجي، فأى تغير في أسعار النفط سيؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيير في هذه الموارد، فمثلا لما انخفضت أسعار النفط سيؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيير في هذه الموارد، فمثلا لما انخفضت أسعار النفط خلال سنتي 2000 و 2001 من 19,49 دولار إلى 425,9 مليار دج .

ولما ارتفعت أسعار النفط سنة 2002 من 17,8 دولار إلى 28,5 دولار سنة 2003 وكذلك ارتفعت معها موارد الجباية البترولية من 588,3 مليار دج إلى 1213,1 مليار دج، وممن هذا المنطلق فإن أي تقلب في أسعار المحروقات سيؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الميزانية العامة في الجزائر.

الفرع الثالث: تأثيرات صندوق ضبط الإيرادات على الموازنة العامة في الجزائر و انتقاداته:

يجدر بنا القول أن تجربة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر قصيرة إذا ما قورنت بتجارب البلدان التي سبقتنا في إنشاء مثل هذه الصناديق وبالتالي يمكننا استخلاص جميع التأثيرات المحتملة سواء كانت إيجابية أو سلبية لهذا الصندوق علي الميزانية العامة في الجزائر إلا أنه يمكننا استخلاص هذه الآثار من تجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال لأن لها تقريبا نفس الميزات و الخصائص من حيث اعتماد الإيرادات العامة للميزانية بشكل كبير علي سلعة أو منتج معين مثل النفط أو الغاز في الغالب.

والذي كما نعلم أن أسعاره تتحدد خارج تلك الدول و بالتالي فان الميزانيات العامة لتلك الدول في معظمها معرضة للصدمات الخارجية و التي تتبع بصفة خاصة من تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

أولا/ تأثيرات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

بما أن أسعار النفط في الغالب تكون متقلبة ولا يمكن توقعها و تكهن بمستوياتها، فإن حال إيرادات النفط كذلك مما يعني أن الإيرادات الحقيقية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عند إسقاطها على الميزانية العامة، التي تتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض إما بتقليص الإنفاق العام أو من خلال البحث عن طرق بديلة لتمويل العجز في الإنفاق العام أو من خلال البحث عن طرق بديلة لتمويل العجز في الإنفاق الجاري . كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن المشروعات الاستثمارية المنتجة و القدرة علي توليد مدا خيل إضافية الأمر الذي كان سيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية أخرى قد تقرر الحكومات عبر سياستها المالية التوسعية عدم خفض

الإيرادات و إنما تلجأ إلى تمويل عجز الإيرادات، لكن الكثير من هذه الحكومات لا تتوفر لديها أصول مالية كبيرة لاستغلالها مما يصعب عملية الإقراض.¹

وإذا كانت صدمة إيرادات النفط دائمة و التي تنشأ نتيجة هبوط حاد في أسعار النفط العالمية فإن عجز الموازنة العامة قد يواجه صعوبات في إعادة التوازن لكن يظل من الصعب أن يتم ذلك بكفاءة إذ أن إنفاق المال بسرعة يعني غالباً إنفاقه بطريقة سيئة إذ ستعرض المشروعات الجديدة إلى خطر التوقف حين يتزامن ذلك مع تقلبات حادة في أسعار النفط.

لذلك فإن صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ، ويتمثل دور هذا الصندوق إلى تحويل جميع الإيرادات النفطية إلى بنود إيراداته عند تجاوز مستوي أسعار النفط حاجز 37 دولار في السوق العالمية بهدف، إما في حال انخفاض الإيرادات النفطية فسيضمن الصندوق تمويل العجز في الميزانية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تطبيق السياسة المالية في الجزائر، إلا أن هذا الحل يمكن أن يكون معرضاً لبعض المخاطر فلا يبدو أن السعر الدولي للنفط متوسطاً ثابتاً أو علي الأقل ليس له متوسط يعود إليه في فترة عملية من الوقت، لذلك لا نستطيع الثقة بأن الأسعار ستخف أو ترتفع في المستقبل. كما أن صناديق التثبيت لا تتوفر علي قواعد ثابت لطريقة عملها، حيث عادة ما نلاحظ إما تكديسا مستمرا للنقد الأجنبي أو استنزافا سريعا لها.

إذ أثبتت التجربة أن سرعة وحدة التقلبات التي تتعرض لها أسعار النفط في السوق الدولية أدت إلى فشل مخططات تثبيت الأسعار المحلية خلال الثمانينيات و التسعينيات.²

ثانيا/تأثيرات صندوق ضبط الموارد على إيرادات الميزانية العامة

إن الهدف العملي لصندوق ضبط الإيرادات هو تمهيد و تسيير إيرادات الموازنة العامة، إلا أن هذا الهدف يتصادم مع أهداف السياسة المالية التوسعية في الجزائر المبنية علي أساس دعم الاستثمار عبر زيادة النفاق الرأسمالي الجاري، و نظرا لأن الموارد قابلة للاستبدال بمستحقات مماثلة أي الإيرادات النفطية فان صندوق ضبط الإيرادات سيؤثر سلبا علي موارد الميزانية العامة من خلال تحجيم إيراداتها.

¹ الجريدة الرسمية عدد 83 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002 المتضمنة قانون المالية لسنة 2002.

² صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية، واشنطن عدد رقم 04 ديسمبر 2001.

إن الواقع يؤكد أن الحكومات تستنجد بصناديق ضبط الإيرادات بهدف تمويل عجز الموازنة و تمويل البرامج الاستثمارية في إطار التنمية الأمر الذي يدعوا للتساؤل عن ماهية دور السياسة المالية في الجزائر إذا كان هذا الصندوق يقوم بذلك عوضا عن تمهيد و تسيير الإيرادات العامة.¹

ثالثا/ الانتقادات الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات على في الجزائر

لقد تعرض صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى عدد من الانتقادات بسبب تداخل الأدوار التي تقوم بها مع السياسة المالية أهم هذه الانتقادات:²

- إن تكامل تأثيرات صندوق ضبط الإيرادات العامة في الجزائر قد يكون ضعيفا مما سيؤدي إلى فقدان الرقابة المالية الشاملة وخلق صعوبات في تنسيق النفقات مثل ازدواج النفقات واتخاذ قرارات بشأن الإنفاق الرأسمالي دون أن تأخذ بعين الاعتبار تداعياتها علي الإنفاق الجاري في المستقبل.

- قد تخلق برامج الإنفاق المنفصلة علي الميزانية العامة صعوبات بشأن كيفية تحديد أولويات الإنفاق، بالإضافة إلى أي من هذه النفقات سيمولها الصندوق وأي منها ستتكفل بيه الميزانية.

- قد يعقد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إدارة الأصول و الخصوم في الموازنة العامة، كما قد ا تعكس إدارة الصندوق الحافظة المالية للحكومة، فمثلا قد تلجأ إلى الميزانية للاقتراض بأسعار مرتفعة ي حين يستثمر الصندوق رؤوس أموال في أصول إيراداتها ضعيفة، كما أنه غير المرجح أن يتم التنسيق بين إدارة العمليات المالية قصيرة الأجل للصندوق و بين عمليات إدارة الديون الخارجية لوزارة المالية فضلا عن إدارة التدفقات النقدية الحكومية للخزينة.

- الصندوق ضبط الإيرادات يمكن تفوض نظام الإدارة و الشفافية و الخضوع للمساءلة إذ أن صناديق الضبط تقع بطبيعتها خارج نظم الميزانية القائمة كما أن سياستها الاستثمارية غالبا ما تتسم بالضبابية لطبيعتها السيادية الأمر الذي يجعل عملية المراقبة تنحصر ضمن عدد محدود من السياسيين المعنيين.

- مما سيجعلها عرضة لإساءة استخدام موارده و التدخل السياسي، كما أن طبيعتها المتكاملة م بنود الميزانية العامة تجعل من الصعب علي البرلمان و الرأي العام رصد استخدامات الموارد العامة، قد تخلق برامج الإنفاق المنفصلة علي الميزانية

¹ جينيفر ديفر ، رونالدو اوسيسكي ، جيمس دانيال ، بحث مشترك حول أهمية صناديق النفط في معالجة الصدمات الخارجية، سنة 2005، ص.205.
² سعد الله داود، الازمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة، بوزريعة-الجزائر، 2013، ص.206، ص.207.

العامه صعوبات بشأن كيفية تحديد أولويات الإنفاق، بالإضافة إلى أي من هذه النفقات سيمولها الصندوق وأي منها ستتقبل بيه الميزانية.

المبحث الثاني: واقع انعكاس تغير اسعار النفط على السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة والتي يتم اللجوء إليها لمكافحة العملة الوطنية ولتحقيق التوسع الاقتصادي، فالدولة تتدخل من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي، ويمثل البنك المركزي السلطة النقدية فهو يحتل مكانة كبيرة في الجهاز المصرفي كما تلعب اسعار النفط دورا هاما في تحقيق الاستقرار النقدي، حيث تتأثر السياسة النقدية بتقلبات الاسعار في السوق النقدية.

المطلب الاول: ماهية السياسة النقدية

السياسة النقدية هي إحدى مكونات السياسة الاقتصادية، ولقد أوردت كتب الاقتصاد و المالية العامة عدة تعاريف للسياسة النقدية، و من أبرزها و أكثرها قبولا ما يلي:

فرع الاول: تعريف السياسة نقدية

تعددت تعاريف سياسة النقدية ونذكر منها:

أولاً: تعرف السياسة النقدية على أنها "التنظيم لكمية النقود المتوفرة في المجتمع، بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية، وفق أنماط سريعة لاتخاذ القرار و تنفيذه عن طريق التدخل المباشر و غير المباشر لتصحيح الأوضاع النقدية."

ثانياً: "هي مجموعة الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقد، و سعر الفائدة. بهدف الوصول بالاقصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل و المحافظة عليه من التضخم."

ثالثاً: "كما يتجه اصطلاح السياسة النقدية إلى السياسة التي تهدف إلى التحكم في الأوضاع النقدية و الائتمانية في الدولة، تحقيقاً لأهداف اقتصادية معينة، و يتمثل أهمها في استقرار الأسعار و الحفاظ على قيمة العملة، و زيادة حجم الناتج و الدخل القومي و رفع معدلات التشغيل للعمالة، و توازن المدفوعات الخارجية... الخ، و ذلك باستخدام أدوات معينة مباشرة كانت أو غير مباشرة".

رابعاً: وهي " مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التأثير في كمية النقود المتداولة، و حجم الائتمان و حجم الإنفاق القومي، سواء كان ذلك في أغراض للاستثمار أو الاستهلاك".

كما أنها تعتبر مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف إقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل وبنفس الاتجاه¹.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية:

- ✓ هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تهتم بالجانب النقدي في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة.
- ✓ مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها السلطة النقدية بغرض التحكم في الجانب النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الثاني: اهداف السياسة النقدية

من الواضح أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، لذلك يمكن القول بأنها تسعى إلى إدراك نفس الأهداف تقريباً. إلا انه يبقى للسياسة النقدية بعض الأهداف الخاصة والتي تميزها عن باقي السياسات الأخرى، و بشكل عام يتمثل تعريف السياسة النقدية فيما يلي بإيجازها فيما يلي:²

* أولاً/تحقيق الاستقرار في الأسعار

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، إذ تسع كل الدول لمحاربة التضخم و في نفس الوقت تجنب حدوث حالة الكساد و الركود. فتصبح مهمة السلطة النقدية هنا التحكم في تحركات الأسعار، فاللجوء إلى السياسة النقدية لمعالجة المشكلة، يعني إن هناك علاقة بين عرض النقود و مستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، فان زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار دون ارتفاع الدخل، و ذلك في حالة التشغيل التام و بالتالي ينجم عن ذلك حالة التضخم .

¹ محمد الشريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 3 .

² صالح مفتاح، "النقود و السياسة النقدية"، دار الفجر لنشر و التوزيع، 2005، ص:99.98.

* ثانيا/تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي

وهذا الهدف يعتبر ناجم عن استقرار الأسعار، حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى محاولة التحكم في كمية النقود المعروضة لما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي. و هذا يؤدي إلى الاستقرار النقدي و الذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

* ثالثا/تحقيق العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل و الثروة

يقصد بالعدالة الاقتصادية الاجتماعية، أن ينال كل فرد في المجتمع نصيبا يتلاءم مع مردود من الإنتاج و مساهمته فيه هذا و ينبغي أن يفهم من هذا الهدف على انه غاية تسعى إليها السياسة النقدية دائما و ليس أمرا يمكن تحقيقه بوسائل مؤقتة.

مع العلم بان السعي لتحقيق هذا الهدف ليس بالضرورة المساواة المطلقة بين أفراد المجتمع في أرزاقهم، لان هنالك تفاوتات بين الأفراد في الطاقات و الإمكانيات و المواهب و الإيرادات لا يمكن تنافيتها.

إلا انه لا يمكن تحقيق الهدف عن طريق التحكم في التقلبات الاقتصادية من التضخم و الانكماش، بحيث لا يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا الحياة الاستهلاكية و على الطاقات الإنتاجية المتاحة للمواطنين و تهيئة العمل لكل من يرغب فيه و بما يتناسب مع قدرته و كفاءته في المجالات الاقتصادية المختلفة.

* رابعا/المساهمة في تحقيق العمالة الكاملة

إذ تقوم السياسة النقدية بالتدخل عن طريق السلطات النقدية لزيادة المعروض النقدي و ذلك في حالة البطالة و الكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار و التشغيل في الاقتصاد، و تشترك السياستين النقدية و المالية في ذلك(1).

و يمكن أن تتحقق العمالة الكاملة عن طريق:

* تعبئة الموارد المالية تعبئة فعالة.

* تعبئة الموارد البشرية.(2)

✓ خامسا/تحقيق معدل نمو

يتم عن طريق تهيئة المناخ الاقتصادي و السياسي للفرد و تمجيد العمل ، و الحث عليه لان هذا يدفع بالفرد إلى الاستفادة من وقته و قدراته البدنية و الذهنية لتحقيق الخير لنفسه و باقي أفراد أسرته و مجتمعه، كما أن إغلاق كافة الطرق الغير مشروعة لزيادة الدخل من شأنه أن يوجد حافزا أعظم للإبداع و الابتكار و زيادة الفعالية و إذا بقيت الأمور الأخرى على حالها كان الطريق الصحيح هو الوحيد أمام المستثمر سواء كان رجل أعمال أو صناعة لتخفيض التكاليف و زيادة الإنتاج و الدخل و بالتالي تحقيق معدل نمو مرتفع.

✓ سادسا /المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات و تحسين قيمة العملة

يمكن إن تساهم السياسة النقدية في إصلاح و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارة برفع أسعار الفائدة على القروض، و بالتالي ينخفض حجم الائتمان و منه الطلب المحلي على السلع و الخدمات يزداد، مما يؤدي إلى خفض مستويات الأسعار الداخلية المحلية و هذا ما يشجع صادرات الدولة من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، و بالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة و منه معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

و هكذا يتضح أن رسم السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية ليس أمرا سهلا و إنما يحتاج منذ البداية إلى دراية واسعة و وضع إستراتيجية جيدة و ملائمة بالأدوات و كفاءة عالية في استخدامها لتحقيق هذه الأهداف مع التأكد من أن تحقيق أي هدف من الأهداف لا يسبب ضررا لغيره من باقي الأهداف الأخرى(3).

المطلب الثاني: أسعار النفط والكتلة النقدية

ان تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر توكل مهمته عموما للسلطات النقدية والمتمثلة أساسا في بنك الجزائر ، وقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر توجهها جديدا منذ القانون النقد والقرض 10/90 ، أين عرفت هذه المرحلة عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية بهدف المحافظة على التوازنات الاقتصادية العامة ، وفي هذا الإطار اعتمد السلطات النقدية سياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي بما يتناسب مع متطلبات حركة النشاط الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاستثمارية لمختلف قطاعات الاقتصادية .

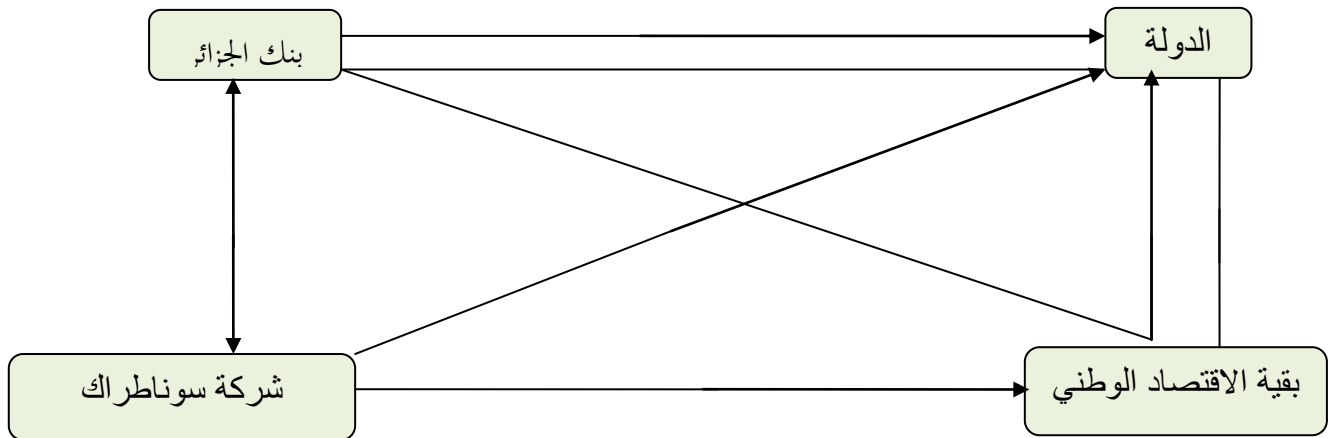
فرع الاول: دور أسعار النفط في تحقيق الاستقرار النقدي

يتطلب الاستقرار النقدي في اي دولة كانت سواء نفطية او غير نفطية تضافر جهود كل اطراف الفعالة في الاقتصاد بهيئة تحقيق الاستقرار و التوازن النقدي الأمثل , ومن بين هذه الأطراف هي الخزينة العمومية (السياسة المالية) والتي هي الأخرى تهدف إلى التحقيق هذا النوع من التوازن في اطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة , ولعل هذا ابرز ادواتها الجباية البترولية المنطوية تحت غطاء الميزانية العامة لدولة .

ومن خلال هذا الفرع سوف نحاول التطرق الى اثر الجباية البترولية على الاستقرار النقدي من خلال أثرها على تطور الكتلة النقدية وكذا نشاط التعقيم النقدي الذي يقوم به صندوق ضبط الإيرادات , ومالهما من أثر على معدلات التضخم خلال الفترة 2016-2000 .

تعتبر العملية النقدية في اقتصاد نفطي مثل الجزائر ذات خصوصيات معينة لا توجد في اقتصاديات أخرى المتنوعة لنشرح هذه العملية بتعين علينا فهم تحليل تركيبة الاقتصاد الوطني عبر عملياته في العالم الخارجي وذلك من زاوية تواجه أربعة أعوان اقتصاديين هم :شركة "سوناطراك" ,الدولة ,بنك الجزائر وبقية الاقتصاد الوطني¹، ومن خلال الشكل أدناه الذي يوضح العملية النقدية في الجزائر.

الشكل رقم (3-7): العملية النقدية في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالبة تبعا للمعلومات الواردة أعلاه

ويتضح لنا من الشكل السابق ان:

¹ رابيس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية و اثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010 ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2013، ص.238.

العون الاقتصادي و الذي يتمثل في شركة "سوناطراك" بترحيل العملات الصعبة الناجمة عن صادرات المحروقات وبتنازل عنها لبنك الجزائر وفي المقابل العملات الصعبة المتنازل عنها يستلم هذا العون من بنك الجزائر في حسابه لدى البنوك التجارية بالعملة المحلية , وانطلاقا لشرح الشكل السابق أكثر نقوم بالتحليل التالي:

أولا /يقوم العون الاقتصادي شركة " سونا طراك بالعمل التالي:

-تحويل حصة شركائه إلى الخارج .

-تسديد الجباية البترولية المفروضة عليه لصالح الدولة .

-تسديد وارداته من السلع والخدمات , وكذا أصول وفوائد دينه الخارجي .

-تسديد الفارق إن وجد بين نفقات على المستوى الوطني (الرواتب, المواد الأولية, الخدمات) وإيراداته في السوق المحلية المستلمة بالعملة المحلية.

كما انه يودع الجزء من إيرادات العون الاقتصادي سوناطراك المرحلة وإيراداته الداخلة التي لم تنفق في حساباته المفتوحة لدى البنوك التجارية في الجزائر , وتعد هذه الودائع جزءا من الكتلة النقدية .

ثانيا / يقوم العون الاقتصادي الدولة باستلام:

- الجباية البترولية من العون الاقتصادي شركة "سونا طراك" .

- جزء من نتائج السنة المحققة من طرف العون الاقتصادي بنك الجزائر .

وإذا لم تنفق الدولة هذه الإيرادات تحمل مباشرة إلى حسابات الخزينة المفتوحة لدى بنك الجزائر , تكون الجباية البترولية قدمت وبالتالي لا يتم إعدادها كعنصر من عناصر الكتلة النقدية .

ثالثا / يقوم العون الاقتصادي بنك الجزائر

يستلم بنك الجزائر العملات الصعبة من العونيين الاقتصاديين شركة "سونا طراك" مقابل صادرات المحروقات وبقية الاقتصاد الوطني مقابل صادرات خارج المحروقات , والتي تمثل دينا على بقية العالم الخارجي , بالإضافة إلى العملات الصعبة المقابلة لنواتج توظيف احتياطات الصرف الأجنبي بالخارج , وتمثل هذه الإيرادات المدر الأساسي لبنك الجزائر وفي ظل عدم لجوء البنوك التجارية إلى إعادة التمويل بسبب فائض في السيولة , ويدفع العون الاقتصادي بنك الجزائر :

-قيمة الاستيراد من السلع والخدمات للعالم الخارجي .

-مصاريف الاستغلال بالعملة المحلية التي تعتبر إيرادات بالنسبة لباقي الاقتصاد الوطني .

- يدفع لحائزي حسابات بالعملة المحلية التي تعتبر إيرادات بالنسبة لباقي الاقتصاد الوطني .

- يدفع للدولة جزءا من أرباحه ويسير ادخاراتها المسجلة في دفاتره .

رابعا/ يقوم العون الاقتصادي بقية الاقتصاد الوطني باستلام:

نفقات الأعوان الاقتصاديين الدولة وشركة سونا طراك وبنك الجزائر ، العملات الصعبة المقابلة لصادرات خارج المحروقات (50% العملة المحلية أي بالدينار الجزائري و50% بالعملة الصعبة والمسيرة من قبل البنوك التجارية) كما يستلم بالإضافة إلى ذلك تحويلات العاملين في الخارج والمعاشات ونواتج أخرى من الخارج . ويقوم هذا العون بدفع الرصيد الصافي للخدمات المستوردة (الفرق بين الخدمات المصدرة والخدمات المستوردة) وكما قيمة ارادته من السلع والخدمات .

الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر

عرفت مرحلة 2000-2014 ارتفاع في إيرادات الجباية البترولية بنسبة 188,98% نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، الأمر الذي ساعد على دعم الإيرادات الكلبة للموازنة العامة و التقليل من اعتماد الخزينة العمومية على تسبيقات بنك الجزائر والقروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي ككل ، وسميت هذه المرحلة بمرحلة انتعاش إيرادات الجباية البترولية¹ .

جدول رقم(3-8) : تطور الجباية البترولية و القروض المقدمة للدولة خلال الفترة 2000 - 2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ج ب	1173.237	564,464	942,904	1284,974	1485,699	2297,86	2714	2411,848
ق م د	677,477	569,223	578,69	423,406	-915,800	-933,184	-2510,747	-2193,18
ق ب	156,413	276,292	304,733	-454,106	915,800	-1986,499	-2510,747	3294,890
ج								
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ج ب	4003,559	2327,675	2820,010	3829,720	4054,349	3678,131	3390,421	

¹ صالح مفتاح ، نفس المرجع السابق، ص.55.

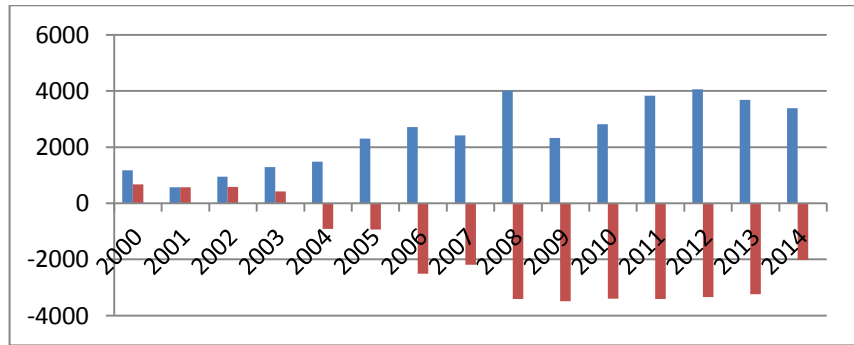
ق م د	-2015,2	-3235,4	-3334	-3406,6	-3392,95	-3488,92	-3627,35
ق ب	-4487,9	-5646,7	5712,2	5458,389	4919,288	4402,028	4365,768
ج							-

Source: période (2000-2015):banque d'Algérie ,bulletin statistique de la banque d'Algérie-séries rétrospective (statistiques monétaires 1964-2011/statistiques de balance de paiements 1992-2011),op vit.

حيث:

- * ج ب: جباية بترولية.
- * ق م د: قروض مقدمة للدولة.
- * ق ب ج: قروض بنك الجزائر.

الشكل رقم (3-8) : تطور الجباية البترولية و القروض المقدمة للدولة خلال الفترة 2000 - 2014



من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول اعلاه

إن التحسن الكبير الذي عرفته الجباية البترولية بداية من سنة 2000 كان له أثر كبير علي الدين الداخلي للدولة نحو الجهاز المصرفي . فالفائض الذي عرفته الموازنة العامة بداية 2000 كان مردود إلي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ما أدى إلي تراجع القروض المقدمة للدولة. بدأ من بنك الجزائر، حيث تشير الإشارة السالبة إلي تراجع اعتماد الخزينة علي تسيقات بنك الجزائر. و إلي سداد هذه الأخيرة لكامل قروضها اتجاه بنك الجزائر سنة 2000.

عموما تراجعت القروض المقدمة للدولة سنة 2000 بنسبة 20,09% و سنة 2001 بنسبة 15% و بنسبة 26.83% سنة 2003 . و بدأ سنة 2004 أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجمل النظام المصرفي، علما أن هذه الفترة 2004 - 2008 شهدت ارتفاعا كبيرا لأسعار النفط ،الأمر الذي انعكس ايجابا علي إيرادات الجباية البترولية. و تحقيق فائض كبير في موازنة الدولة وصل سنة 2006 إلي حدود 1186,8 مليار دج.

وهنا يمكن القول أن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية قلل اعتماد الخزينة العمومية علي القروض المقدمة له من قبل الجهاز المصرفي، ومن خلال تعرضنا للنقطة السابقة التي تناولت العلاقة بين الجباية البترولية و القروض المقدمة للدولة، و التي استنتجتها من خلالها أن تراجع إيرادات الجباية البترولية يؤدي بالدولة إلي الاقتراض من الجهاز المصرفي ، و العكس في حالة انتعاش إيرادات الجباية البترولية . باعتبار القروض المقدمة للدولة تعتبر عنصرا من مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر إضافة إلي الأصول الأجنبية الصافية و القروض المقدمة للاقتصاد.

المطلب الثالث : اسعار النفط و التمويل غير التقليدي

تواجه بلدان الربيع النفطية و منها الجزائر تحديات مالية صعبة ومخاطر عميقة ، نتيجة كل صدمة خارجية سببها تدهور أسعار النفط عالميا، و الذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الجزائري وأهم أداة لتمويل التنمية ، وهو الأمر الذي يتطلب اهتمام خاص نحو تطوير وتنويع اليات بديلة لتمويل الاقتصاد .

حيث اصبح على هذه الاقتصاديات تبني اساليب اخرى قد تكون تقليدية ، حديثة أو مبتكرة لتمويل التنمية المرتبطة بالمتغيرات الجديدة الداخلية و الخارجية بعيدا عن التبعية للربيع النفطي وما ينجر عنه من ازمات حادة تهدد مسار التنمية بها مما استوجب على حكومة الجزائر التصدي لصدمة تدهور أسعار النفط عن طريق مصدر من مصادر التمويل وهو التمويل غير التقليدي.

الفرع الأول : التمويل غير التقليدي كسياسة نقدية راهنة

ان التمويل غير التقليدي الذي يقصده برنامج الحكومة هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض والنقد، وقد بين البرنامج أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار¹، وقد صرح الوزير الاول في الجزائر احمد اويحي بان المال الذي تطبعه الجزائر في خمس (5) سنوات القادمة هو : 570,000 مليار دينار (40 ضعف المال الموجود) يعني أن الدولة ستطبع 400 مليار مليون إضافية لا يقابلها إنتاج لكل فرد جزائري²، وهو ضرورة حتمية في لانخيار اسعار النفط، كما اضاف ان كل المال الموجود في الجزائر = 14,500 مليار دينار

¹ لحسن دردوري، اليوم الدراسي: اساليب علاج عجز الموازنة العامة، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، يوم 12-04-2018.

² تصريح الوزير الاول احمد اويحي يوم 17-09-2017 على الساعة 14:15 متوفرة على الموقع :

المال الموجود في الاقتصاد الموازي = 2,700 مليار دينار ميزانية التسيير 2017=4,591 مليار دينار ميزانية التجهيز 2017 = 2 مليار دينار.

الفرع الثاني : السياسة النقدية الراهنة وأهم تعديلات قانون النقد والقرض

صادق مجلس الوزراء في الجزائر على اعتماد أسلوب جديد للتمويل الا وهو ” أسلوب التمويل غير التقليدي” والذي نتج عنه تعديلات جديدة لقانون “النقد والقرض 10/90” ، وهذا بسبب العجز المالي الذي تعاني منه خزينة العمومية جراء تقلبات أسعار النفط، وتجنب الاستدانة الخارجية وكذا تجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان استمرار برامج التنمية المتبعة منذ سنوات، وهو التعديل الذي مدته 5 سنوات، والذي سيسمح لبنك الجزائر (البنك المركزي) بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني. وبشكل عام، ووفق هذا التعديل يمكن للخبزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، إضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود (التقليدية) التي كان يحددها قانون “النقد والقرض” سابقا

حيث سوف يؤثر هذا الاخير إيجابيا على قدرة للخبزينة العمومية في تغطية نفقاتها: الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي... الخ، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم ترافق هذه العملية بإصلاحات عميقة و البيات مراقبة فعالة تتركز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها على رؤية اجتماعية.

اولا/أهم تعديلات قانون النقد والقرض 2017

تعديلات صادق عليها مجلس النقد والقرض بعد أن صادق البرلمان واعضائه نواب الشعب بالأغلبية على التعديلات الجديدة على القانون المعدل للنقد و القرض لسنة 2017 حيث تم خلاله دراسة التعديلات السبعة المقترحة على مشروع قانون النقد والقرض، أين قرر إحالة ستة منها على اللجنة المختصة لدراستها مع مندوبي أصحاب التعديلات، وقد مست التعديلات المواد المعدلة لقانون النقد والقرض (45,67,68,73) كما يلي:¹

¹ قانون 10/90 المنعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 27 جمادة الثانية 1424 الموافق اغسطس سنة 2003 المعدل و المتمم، المادة (45,67,68,73).انظر الملحق رقم 01

حيث مست التعديلات الخاصة بالمواد (67,68,73) بإدخال الصرفة المالية الإسلامية بصفة رسمية في هذا القانون لأنه لا يوجد تنصيص قانوني لهذا النوع من التعاملات في القانون الجزائري وقد أكدت الحكومة على لسان الوزير الأول ان هذه الآلية سيتم تطبيقها في عدة بنوك ابتداء من دخول السنة الجديدة 2018.¹ وذلك على مستوى شبائيك البنوك التقليدية.

اما تعديل المادة 45 فقد سمح لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض ، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو منح التسبيقات ،ولا يجوز ،بأي حال من الأحوال، أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة او الجماعات المحلية المصدرة للسندات حيث كان التعديل بأن يقوم البنك المركزي بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الاخيرة

وهذا ما أدى الدولة إلى الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض و النقد ،وقد بين البرنامج أن التمويل الغير تقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز الميزانية دولة ، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار،وقد نص التعديل ايضا:²

- * على مراجعة مدة العمل بالتمويل غير التقليدي و تقليصها من خمس سنوات كما هو مقترح في مشروع القانون إلى سنة قابلة للتجديد .
- * كذا مجالات توظيفها حيث يقترح التعديل النص على حصرها في ميزانية التجهيز و الاستثمار فقط.
- * تسقيف قيمة الأموال التي ستضخ من قبل بنك الجزائر لدى الخزينة العمومية حيث لا يمكن أن تتجاوز العجز السنوي المسجل لدى الخزينة .
- * أخيرا اقتراح إنشاء لجنة برلمانية مكونة من نواب من المجلس الشعبي الوطني و أعضاء من مجلس الامة لمتابعة تطبيق آلية التمويل غير التقليدي.³

¹<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2017-10-05/122797.html,05/02/2018,15:28>

² المرجع السابق.

³ <http://ar,aps.dz/economie/47090-2017-09-04-13-28-26,04/03/2018,14:27>

ثانيا/ الأهداف المرجو الوصول إليها من تعديلات 2017

قامت الحكومة الجزائرية بالشروع بالقيام ببعض التعديلات على قانون النقد والقرض وهذا تماشيا مع الظروف الاقتصادية و تحسينها من أجل الوصول إلى أهداف نرى من خلالها الجزائر في وضعية مالية مريحة او بالأحرى ليست على الأقل في مأزق و تفادي الأزمة و التي سببها الرئيسي انخفاض اسعار النفط (الجباية البترولية).

كما يعد إدخال التمويل الغير تقليدي محل مشروع قانون يتضمن تعديل قانون النقد والقرض. وسيتم إرساء هذا النمط من التمويل الاستثنائي لمدة 5 سنوات لتمكين الخزينة من الاقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر لمواجهة العجز في ميزانية الدولة و تحويل بعض ديونها لدى بنوك او مؤسسات عمومية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار لكي يتسنى له تحقيق الاهداف التالية:

- ✓ الإسهام في التنمية الاقتصادية.
- ✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة .
- ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي .
- ✓ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وتنفذ هذه الآلية بمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية ،والتقى ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى حد تقدير إلى :

- * توازنات الخزينة الدولة .
- * توازن ميزان المدفوعات .
- * تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم.¹

من خلال ما سبق :

نستنتج أن الاقتصاد الوطني سيواجه تحديات كبيرة في المرحلة المقبلة لأن الغاية من التعديلات أصبحت غير واضحة بسبب الاختلاف الملحوظ بين معيار الاقتصاد المالي للسوق و السلوك المصرفي الناتج عن مصارفنا.

¹ امر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 اغسطس سنة، 2010 يعدل ويتم الامر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 اغسطس سنة 2003 و المتعلق بالنقد والقرض.

لذلك تقوم الحكومة الجزائرية بالاعتماد على البنك المركزي بالقيام ببعض التعديلات على قوانين النقد و القرض و التي مست القانون سنة 2017 ويتوقع من هذا ان تتحسن خلال سنوات القادمة ابتداء من سنة 2018 ، حيث لاحظنا ظهور اليتين جديدتين على النظام وهما الصيرفة الإسلامية المالية و التمويل الغير التقليدي اللتان كانتا اهم عناصر في التعديلات المقترحة وكل هذا للوصول بالاقتصاد إلى أفضل وضع له مع تحسين مستويات الإجتماعية والثقافية للفرد الجزائري .

ومقابل كل هذه الآثار المتوقعة الإيجابية و السلبية نجد أن الكثير من الدول لجأت إلى هذا النمط خلال السنوات القليلة الماضية ، وكانت آثاره جد إيجابية على أداء سياساتها العامة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا العام 2007 ، واليابان منذ تسعينيات القرن الماضي . ولكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الاختلاف الهائل بين البنى التحتية الاقتصادية والمالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري.

ويبقى الحل حسب بعض الخبراء ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخرينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية لتجنب كل المخاطر الناجمة في المستقبل عن التمويل غير التقليدي من زيادة الانفاق وارتفاع الضرائب والتضخم وارتفاع نسب الفوائد البنكية الموجه للمؤسسات وانخفاض الفوائد على الادخار ، لذلك ينبغي كبح جماح الحكومة عن الإنفاق العمومي و ضرورة الزامها بتحقيق توازن في الميزانية بين المداخيل والنفقات لأن سد عجز الميزانية عن طريق الإقراض هو سلاح ذو حدين¹ .

¹ نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل

من خلال تناولنا لهذا الفصل و الذي استخلصنا منه كل من النقاط التالية:

-تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات و النفقات العامة من طرف للدولة ، حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد و الراج نظرا لأثرها المباشر علي مستوي التشغيل و مستوى الأسعار و مستوى الدخل الوطني.

تعد الجباية البترولية في الجزائر أهم إيراد تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها العامة و ذلك لتمويل نفقاتها العامة ، والتي تآثرت بأسعار النفط.

-أصبح الصندوق منذ إنشائه في 2000 أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها حيث أثبتت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية وللصدمات الخارجية مثل "صدمة أسعار النفط" على الموازنة العامة للدولة : كما أثبت فعاليته في تسديد المديونية الخارجية بشقيها الداخلية و الخارجية.

-كما يهدف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة و التي لا يمكن توقع حدوثها، تعرض صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى عدد من الانتقادات بسبب تداخل الأدوار التي يقوم بها مع السياسة المالية.

-السياسة النقدية هي التدابير والإجراءات النقدية التي يتخذها بنك الجزائر من أجل التأثير على المعروض النقدي ، وتحتاج إلى مساعدة السياسة المالية بحيث تأثر السياسة النقدية على النقود أما السياسة المالية على الإيرادات.

-تعتبر العملية النقدية في اقتصاد نفطي مثل الجزائر ذات خصوصيات معينة لا توجد في اقتصاديات أخرى متنوعة.

- إن أي تقلب في أسعار النفط من شأنه التأثير على توازن الميزانية ، خاصة في حالة انخفاض أسعار النفط أو انهيارها وهو ما تشهده الجزائر حاليا لذلك استوجب على الجزائر التصدي لهذا العجز عن طريق مصدر من مصادر التمويل هو التمويل الغير التقليدي.

الخاتمة العامة

يعتبر النفط من السلع الممتازة في العالم تتأثر بأي ظرف اقتصادي او بيئي، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ودوره يعتبر حيويًا في العالم المعاصر و ذلك لتعدد استعماله في صناعات متنوعة ،حيث يعتبر النفط كغيره من السلع له اسعار وسوق نفطية بحيث تتحدد الاسعار فيه كبقية أسواق السلع والخدمات،نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة وعدم استقرار اسعار هذه السلعة فيها.

وتعد الجزائر من البلدان النفطية التي واجهت تحديات مالية صعبة ،نتجت عنها مختلف الصدمات التي سببتها أسعار النفط في السوق العالمية ، حيث يهتم الاقتصاد الوطني أساسا على عائدات النفطية كركيزة أساسية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية ، و هو الأمر الذي أدى إلى تقييم السياسات الاقتصادية للجزائر تبعا للتطورات الحاصلة في أسعار النفط ، و ذلك بما تتضمنه السياستين المالية و النقدية.

حيث يؤثر قطاع النفط بالإيجاب أو السلب على إيرادات الخزينة و قدرتها في تغطية نفقاتها العامة ،بالإضافة إلى أننا استنتجنا أن الجزائر مطالبة باستحداث مورد تحويل حقيقي لتجنب كل المخاطر الناتجة عن التمويل غير التقليدي الذي تبنته كأسلوب بديل لتمويل التنمية في ظل أزمة أسعار النفط.

اختبار فرضيات الدراسة:

كإختبار لصحة الفرضيات التي تم طرحها تم التوصل إلى:

- 1-أكدت الدراسة ان مؤشرات الاقتصاد الجزائري وكل ما يرتبط بنتائج برامج التنمية الاقتصادية تنعكس بالإيجاب او السلب تبعا للتغيرات اسعار النفط ،حيث تعتبر اسعار عائدات قطاع النفط المحدد الأساسي الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري بما ينبض كافة البطاقات المكونة له وهذا ما تبين صحة الفرضية الأولى .
- 2-تساهم إيرادات الجباية البترولية في الحالة انتعاش أسواق النفط في دعم البرامج المالية الموجهة للتنمية الاقتصادية من خلال سياسة مالية و نقدية وقد أثبتت ان أزمة الأخيرة الأسعار النفط إن خلاص واضح لعائدات الجباية البترولية والذي انعكس سلبا على رصيد الموازنة و المداخيل ضدها ضبط الاسترالي وبالتالي محدودة إعداد الموجهة وكل هذا تثبت صحة الفرضية الثانية.
- 3-إن توجهات السلطات في إن خلاص اسعار النفط فيما يخص السياسية النقدية من خلال اتباع أسلوب التحويل غير تقليدي تؤدي أسلوب الجزائر في البحث عن موارد مالية إضافية في ظل محدودية عائدات قطاع النفط وذلك بدلا من

استراتيجية الاقتصاد البديل والبحث عن إنتاج خفيف يضمن للجزائر عوائد حقيقية في المستقبل وذلك ما ينفي صحة الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل الي جملة من النتائج نذكرها فيمايلي:

- ◀ النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم و تختلف نوعيته كما يختلف سعره الذي يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية.
- ◀ يعتبر قطاع النفط في الجزائر أهم مورد في ميزانية الاقتصاد الجزائري حيث يساهم بنسبة كبيرة فيها، كما تعد الجباية البترولية في الجزائر أهم إيراد تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها العامة و ذلك لتمويل نفقاتها العامة .
- ◀ إن أي تقلب في أسعار النفط من شأنه التأثير على توازن الميزانية ، خاصة في حالة انخفاض أسعار النفط أو ارتفاعها وهو ما تشهده الجزائر حاليا لذلك استوجب على الجزائر التصدي لهذا العجز عن طريق مصدر من مصادر التمويل هو التمويل الغير التقليدي.

توصيات واقتراحات :

من خلال ما تم دراسته و النتائج التي تم التوصل اليها حيث يمكننا في هذا الصدد اقتراح مايلي:

- ◀ التوجه نحو الاقتصاد البديل للاعتماد على مورد حقيقي بدل الناضبة .
- ◀ محاولة صرف مبلغ التمويل غير التقليدي في الاستثمار .
- ◀ تفعيل نظام الحوكمة في الميزانية العامة كأسلوب لترشيد النفقات .
- ◀ أن تقوم الجزائر باستغلال فرصة ارتفاع المداخيل النفطية في الوقت الحالي، لاستكشاف أكبر مساحة ممكنة من المجال المنجمي الوطني بالاعتماد على عقود الخدمات، لأن المساحة الحالية غير المستكشفة والتي هي في حدود 50 % تبقى كبيرة.

آفاق البحث :

نظرا لأهمية الموضوع البالغة و خاصة في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني فان ذلك يجعل منه بحثا مفتوحا لدراسات أخرى ،وذلك خلال عدة جوانب تحتاج إلى إثراء تفصيل. وفي ظل هذا الجانب يمكننا إقتراح مجموعة من المواضيع الهامة لأبحاث أخرى في ما يلي:

- ◀ التوجه نحو الزراعة و السياحة كإقتصاد بديل.
- ◀ الاستعانة بالطاقة المتجددة كبديل.
- ◀ ترشيد الانفاق العام في ظل انهيار أسعار النفط.
- ◀ حوكمة الميزانية العامة في ظل انهيار أسعار النفط.

قائمة الملاحق

المادة 67: تعتبر اموالا متلقاه من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير، لاسيما في شكل ودائع ، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها ، بشرط إعادتها .

غير انه لا تعتبر اموالا متلقاة من الجمهور في مفهوم هذا الامر:

-الأموال المتلقاه او المتبقية في الحساب و العائدة لمساهمين يملكون على الأقل خمسة في المئة من الأسهم ، ولأعضاء مجلس الإدارة و للمدربين .

-الأموال الناتجة عن قروض المساهمة .

المادة 68: يشكل عملية قرض ، في مفهوم هذا الامر ، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص او يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر ، او يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي او الكفالة او الضمان .

تعتبر بمثابة عمليات قرض ، عمليات الإيجار المكرونة بحق خيار الشراء ، لاسيما عمليات القرض التجاري وتمارس صلاحيات المجلس إزاء العمليات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة 73: خلافا للأحكام القانونية المتعلقة بالاكتتاب يمكن البنوك و المؤسسات المالية ان تتلقى من الجمهور اموالا موجهة للتوظيف في شكل مساهمات لدى مؤسسية ما، وفقا لكل الكيفيات القانونية كما في الأسهم و سندات الإستثمار و حصص الشركات و الموصين في شركات التوصية او سواها . تخضع هذه الأموال للشروط أدناه :

-لا تعتبر ودائع في مفهوم المادة 67 اعلاه، بل تبقى ملكا لأصحابها.

-لا تنتج فوائد .

-يجب أن تبقى مودعة لدى بنك الجزائر في حساب خاص بكل توصيف مزمّن إلى غاية توظيفها .

-يجب ان يوقع عقد بين المودع و المودع لديه يوضح :

اسم المؤسسة التي ستتلقى الأموال و هدفها و رأسمالها و مقرها .

المشروع او البرنامج المعدة له هذه الأموال .

شروط اقتسام الأرباح و الخسائر.

شروط بيع المساهمات

شروط استهلاك المؤسسة نفسها المساهمات .

الشروط التي يتقيد فيها البنك او المؤسسة المالية بإرجاع الأموال لأصحابها اذا لم تتحقق المساهم.

- يجب أن تتم المساهمة في أجل ها شهر على الأكثر من تاريخ اول دفع يؤديه المساهمون ،ويمكن أن يسبق هذا الأجل بستة أشهر ، في حالة ما اذا جمعت الاكتتابات دون دفع .

-اذا لم تتحقق المساهمة او اذا أصبحت غير ممكنة لأي سبب كان ، يجب على البنك او على المؤسسة المالية التي تلقت الأموال ان تضعها تحت تصرف أصحابها خلال الاسبوع الذي يلي

هذه المعايينة.

-يحدد المجلس بموجب نظام، الشروط الاخري ،لاسيما تلك المتعلقة بعدم إمكانية قيام مكتب او عدة مكاتبين بواجباتهم .

-للبنوك و المؤسسات المالية الحق في عمولة توظيف تعود لها حتى اذا طبقت أحكام الفقرة أعلاه ، كما تستحق لها عمولة سنوية عن هذه العمليات اذا قامت بالتسيير .

-تخضع هذه العمليات من جهة اخرى لقواعد الوكالة.¹

وكانت التعديلات على هذه المواد (67،68،73) بإدخال الصيرفة المالية الإسلامية بصفة رسمية في هذا القانون لأنه لا يوجد تنصيص قانوني لهذا النوع من التعاملات في القانون الجزائري .

¹ امر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 اغسطس سنة، 2010 يعدل ويتمم الامر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادة الثانية عام 1424 الموافق 26 اغسطس سنة 2003 و المتعلق بالنقد والفرص

وقد أكدت الحكومة على لسان الوزير الأول ان هذه الآلية سيتم تطبيقها في عدة بنوك ابتداء من دخول السنة الجديدة 2018.

المادة 45 : يمكن بنك الجزائر ، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرص ، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم او لمنح التسبيقات . ولا يجوز ، بأي حال من الأحوال ، أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة او الجماعات المحلية المصدرة للسندات .¹

¹ قانون 10/90 التعلق بالنقد و القرضالمؤرخ في 27 جمادة الثاني الموافق اغسطس سنة 2003 ، المادة (45،67،68،73).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

◀ الكتب :

1. السيد فتحي أحمد الخوني، اقتصاد النفط (الموارد الطبيعية و الطاقوية و البيئية) ، خوارزم العلمية جامعة الملك عبد الله ، جدة السعودية ، الطبعة الثامنة ، 2014 .
2. بوحفص حاكمي ، " الاقتصاد الجزائري "إصلاح النمو والإنعاش" ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري الالفية الثالثة ،، جامعة البليدة، الجزائر ، 2001 .
3. جمعة رجب طنطيش و آخرون ، جغرافية مصادر الطاقة ، منشورات ELGA ، فاليتا_مالتا ، 1999 .
4. حسن عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2006 .
5. زكريا الدوري و يسرى السامرائي ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2006 .
6. سالم عند الحسن رنين ، اقتصاديات النفط ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي طرابلس ليبيا ، الطبعة الأولى ، 1999 .
6. سعد الله داود، الازمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة، بوزريعة-الجزائر، 2013.
5. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، 2003.
6. سوزي عادل ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان ، 2003 .
10. صالح مفتاح، " النقود و السياسة النقدية" ، دار الفجر لنشر و التوزيع، 2005.
11. ضياء مجيد الموساوي، ثورة اسعار النفط 2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، بدو ذكر سنة .
12. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، مجموعة نيل العربية ، القاهرة ، 2003 .
13. عزيزة بن سمينة بن عمارة ، الدول النامية و ازمة المديونية (الاسباب و الحلول) ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2014.
14. كمال أمين الوصال و محمود يونس ، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية ، 2004 .
15. مُجَّد الشريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

16. مدحت العراقي و آخرون ، إرتفاع أسعار النفط ، دراسات إقتصادية ، العدد 8 ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، جويلية 2006.
17. نواف الرومي ، منظمة أوبك وأسعار النفط العربي الخام ، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، الطبعة الأولى .
18. يسرى محمد ابو العلا ، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 .

← مذكرات

1. الحاج قويدر عبد الهادي ، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري خلال الفترة 1986-2009 ، دراسة تحليلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد . تخصص اقتصاد تنمية ، جامعة وهران ، الجزائر.
2. بلقاسم سرايري ، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد و في افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007-2008 .
3. جمعة قويدري قوشيح ، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2008-2009 .
4. حكيمة حلومي ، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الاسعار و العوائد النفطية خلال الفترة 1975 - 2004 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة 8ماي 45 ، قالمة ، الجزائر ، 2006
5. رشيدة جيدل ، انعكاسات تغير أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2014 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016 .
6. رايس فضيل ، ال تغيرات في الحسابات الخارجية و اثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010 ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2013.
7. عيسى مقلد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، مذكرة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007-2008 .
8. قبلي زوهير ، تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير و الطويل باستخدام تقنيات التكامل و المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ ، رسالة ماجستير في الاقتصاد و القياس ، جامعة الجزائر 2009 - 2010 .

9. قجاتي عبد الحميد ، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، الجزائر ، الموسم الجامعي 2016-2017 ، ص.226 .

10. يسمينة لباني ، إنعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن حدة ، الجزائر ، 2008 – 2009 .

11. بدون ذكر ، مجلد الجباية البترولية لعقود البحث و الإنتاج نحو ملاءة أكثر مع السوق ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي ، كلية علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 .

12. جينيفر ديفر ، رونالدو اوسيسكي ، جيمس دانيال ، بحث مشترك حول اهمية صناديق النفط في معالجة الصدمات الخارجية، سنة 2005.

13. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية، واشنطن عدد رقم 04 ديسمبر 2001.

◀ مجلة

1. صباح نعوش ، إلى أين أسعار النفط ، مجلة أخبار النفط و الصناعة ، الإمارات العربية المتحدة ، 2000.
2. بوقليح نبيل، فعالية الصناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مجلة الاكاديمية الاجتماعية والانسانية ، دورية سيداسية ، جامعة الشلف العدد 4، 2010.

◀ المراسيم و القوانين

1. المواد 1-2-3-4-5-6، المرسوم التنفيذي رقم 02-67 الموافق ل 6 فيفري 2002 الذي يحدد كيفية سير حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه صندوق ضبط الموارد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، فيفري 2002 ص، 36.
2. امر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 اغسطس سنة، 2010 يعدل ويتمم الامر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادة الثانية عام 1424 الموافق 26 اغسطس سنة 2003 و المتعلق بالنقد والفرض
3. امر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 اغسطس سنة، 2010 يعدل ويتمم الامر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادة الثانية عام 1424 الموافق 26 اغسطس سنة 2003 و المتعلق بالنقد والفرض.
4. الجريدة الرسمية عدد 83 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002 المتضمنة قانون المالية لسنة 2002.
5. قانون 86 - 14 مؤرخ في 19 أوت 1986م يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات، و استغلالها و نقلها بالأنايبب الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، مؤرخة في 27 أوت 1986.
6. قانون 10/90 المنعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 27 جمادة الثانية 1424 الموافق اغسطس سنة 2003 ، المادة (45,67,68,73).

7. مرسوم رقم 87-157 مؤرخ في 21 جويلية 1987م ، الجريدة الرسمية العدد 30 المؤرخة في 22 جويلية 1987.

8. مرسوم رقم 88-34 المؤرخ في فيفري 1988 ، الجريدة الرسمية العدد 7 ، المؤرخ في 17 فيفري 1988 .

9. مرسوم تنفيذي رقم 94-43 مؤرخ في 30 جانفي 1994، الجريدة الرسمية العدد 8 ، المؤرخة في 13 فيفري 1994 .

10. مرسوم تنفيذي رقم 94-435 مؤرخ في 12 ديسمبر 1994م، الجريدة الرسمية العدد 83 مؤرخة في 21 ديسمبر 1994 .

◀ مؤتمرات و مداخلات :

1. مصطفى بوزامة ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 7-08-أفريل 2008 .

2. روضة جديدي ، اثر برامج الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، ايام 11-12 مارس 2013 ، جامعة سطيف ، الجزائر .

◀ الموقع الالكتروني :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، الجزء الثاني ، البرنامج الخماسي 2010-2014 ، أكتوبر 2014 ، ص،38 ، مستخرج من الموقع الالكتروني :

1. <http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010.ar.pdf>

2. <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2017-10-05/122797.html>,

3. <http://ar.aps.dz/economie/47090-2017-09-04-13-28->

4. <http://www.elbilad.net/article/detaile?id=7547>

◀ مراجع أجنبية :

1. Articles 10 . **loi N°2000/02 DU 27/06/2000 comprendre la loi refinance complémentaire2000**, journal officiel de la republique algèrienne, 28 juin 2017, N° 37.

2. Sophie Chautard , le pétrole , de Boeck , groupe vocatis imprimé en France , 2trimestre 2008